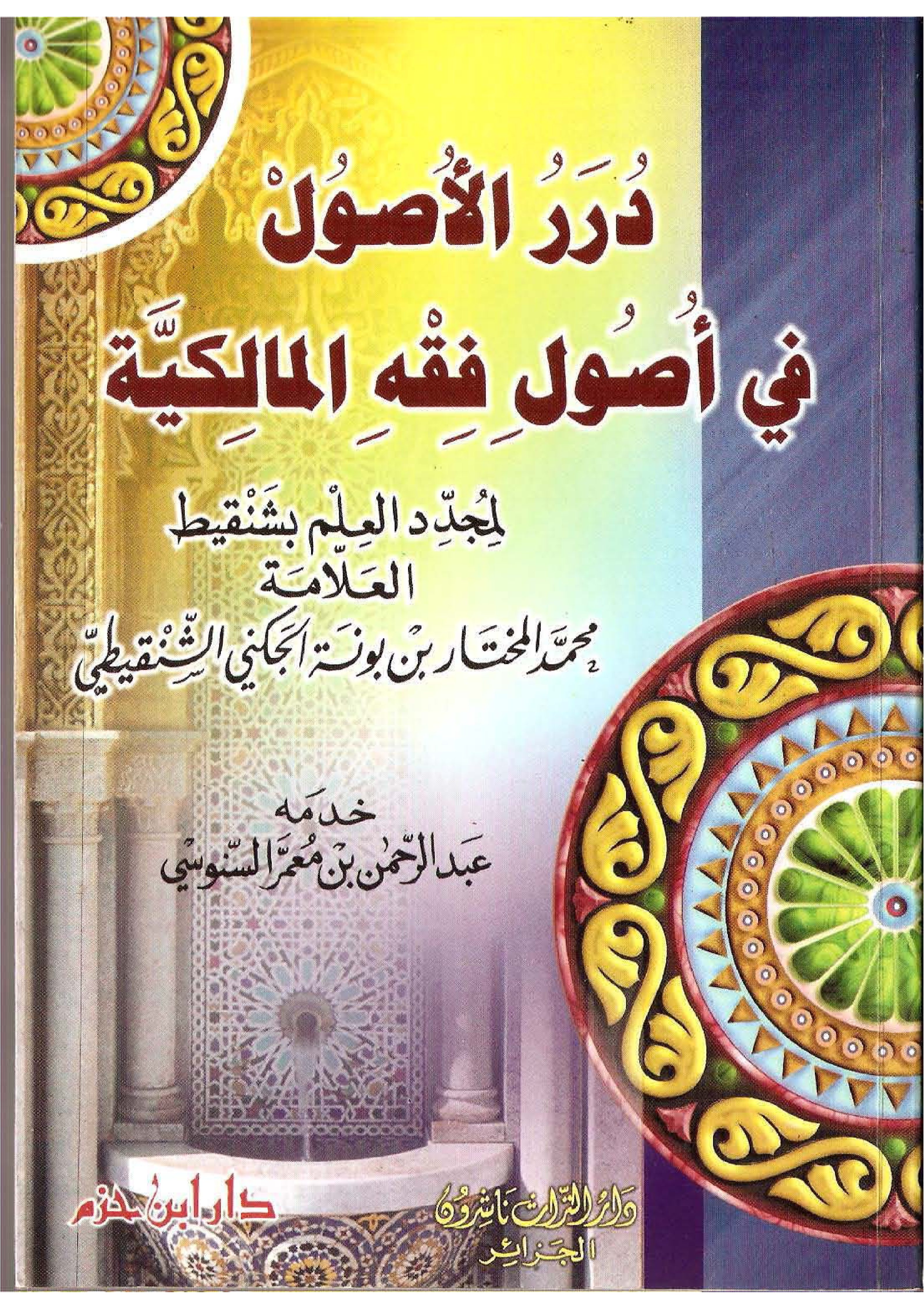

دُرَرُ الأُصُولْ
في أُصُولِ فِقْهِ المالِكيَّةِ
لِمُجدِّد العِلْم بشَنْقيط
العَلاّمة
محمّد المختار بن بونة الجكني الشّنْقيطيّ
خدمه
عبد الرّحمن بن مُعمّر السّنوسيّ
دار ابن حزم
دار التراث ناشرون
الجزائر



دُرَرُ الأُصُولْ
في أُصُولِ فِقْهِ المالِكيّة


بسم الله الرحمن الرحيم

دُرَرُ الأُصُولْ
في أُصُولِ فِقْهِ المالِكيَّة

لِمُجَدِّد العِلْم بشَنْقيط
العَلاَّمَة
مُحمَّد المختار بن بونة الجكني الشّنْقيطيّ

خدمه
عبد الرّحمن بن مُعمَّر السّنوسي

دار التراث ناشرون
الجزائر

دار ابن حزم

الطَّبعَةُ الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار التراث ناشرون

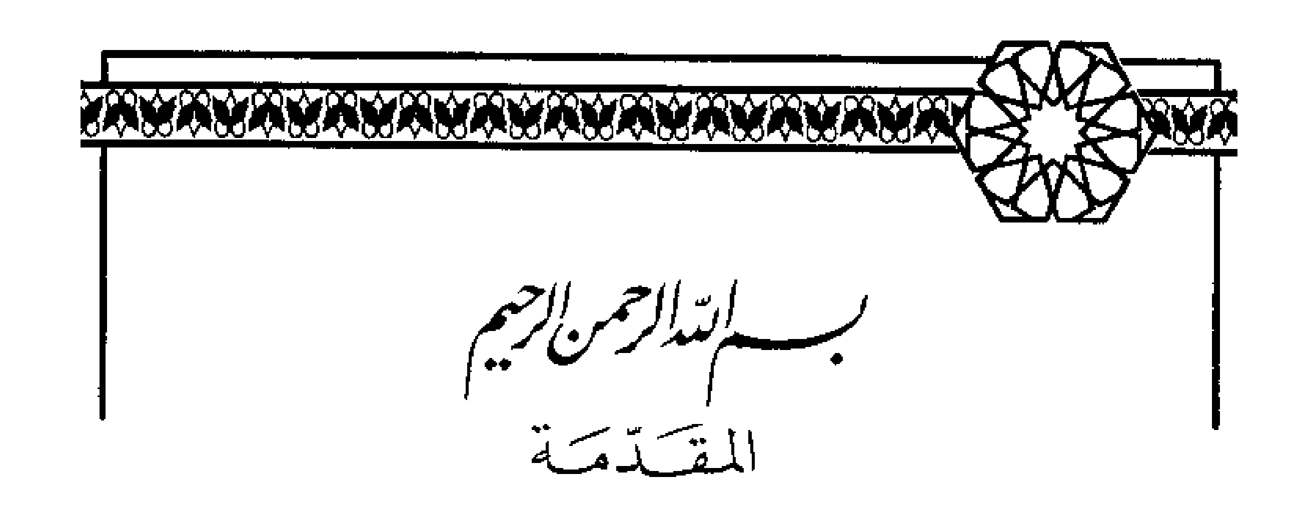
حي الهواء الجميل باش جراح - الجزائر

هاتف: 0021361551203/0021361514764/0021361510573

فاكس: 0021321544254 البريد الإلكتروني: Maouichi_A@yahoo.fr

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤



المقـدّمـة

أخي طالب العلم...

أسعدكَ الله بخشيته، ونَوَّرَ قلبك بطاعته، ورزقك من حلاوةِ العلم ما يُقرّبك إليه، وفتح عليك من أبوابِ الفهم ما هو مطيّةُ الزُّلفى لديه، وأنعم عليَّ وعليكَ بمحبّةٍ تكون وُصْلَةً إلى جنّته؛ وذريعةً إلى رضوانه.

علمتَ ـ أطال الله بقاءك ـ أنّ من أعظمِ أسبابِ السّعادةِ تحصيلَ العلمِ النّافعِ المُوصِلِ إلى معرفةِ اللّهِ على الحقيقة، وليس يُخالجني أدنى ريبٍ في أنّكَ وجدتَ أثرَهُ في انشراحِ الصّدر، وتذوّقتَ من حلاوتهِ ما يُغنيك عن النّعتِ والتّوصيف.

وعلمتَ ـ وفّقك الله لطاعته ـ أنّ سلفنا الصّالح ـ رضي الله عنهم ـ قد بلغوا في إتقانه القمّة، وتَسَنَّمُوا من

حقائقهِ الذّروة، وأنّهم عاشوا للعلمِ مُفْتَتَحاً ومُعْتَقَباً.. في مَرَاتِعِهِ يسيمون، وفي مَنَادِحِهِ يسرحون، وبه وحده يسعدون وينعمون.

ولا سبيلَ إلى مُشاكلتهم في نُبلٍ، أو مُوَازَاتِهم في محلّ ـ: إلاّ بسلوكِ طريقتهم واقتفاءِ أثرهم، وأنتَ إذا رُمتَ وُرُودَ ذلك المورد؛ وتحرّكَتْ هِمَّتُكَ إلى أن تبلغَ فيه مبلغ من لا يُضَارَعُ في درايةٍ أو فهم، فَخُذْ إليه أقْصَدَ المسالك.

ولا أحسبك تجهلُ طريقةَ السّلفِ في تأهيلِ الشُّدَاةِ من طلاّب العلم، حيث كان من يَؤُمُّ علماً بعينه يشرعُ في حفظِ متنٍ أو كتابٍ جامعٍ لمسائلِ ذلك العلمِ على الجملة؛ حتّى يَسْتَظْهِرَهُ كُلَّه، ثمّ يجلس إلى شيخٍ عارفٍ ليشرحَ له مسائلَ ذلك المتنِ أو الكتاب، فإذا أتمّه صار إلى غيره من الفنون.

ولقد كان من ألوانِ تَفَنُّنِهِمْ في تسهيلِ العلمِ وتقريبهِ إلى مُرِيدِيهِ، أنْ نَظَمُوهُ على طريقة الشِّعرِ؛ لسهولةِ حفظهِ وتَهَيُّؤِ الملكةِ الذّهنيّة لالتقاطه. ولا يزالُ طلاّبُ العلمِ إلى يومِ النّاسِ هذا يُؤثرون المنظومَ على المنثورِ ممّا خلا القرآن والحديث.

ولعلّ أبرزَ من اهتمَّ بشتّى أنواعِ النّظمِ في عصرنا

هذا ـ وفيما مضى إلى عهدٍ قريب ـ أمّةُ الشّناقطة؛ إذ لا يكادُ علمٌ من العلوم ولا مسألةٌ من المسائلِ إلاّ ولهم فيه نظمٌ محفوظ؛ يَتَحَدَّرُ على الأفهام تَحدُّرَ الماءِ القَرَاحِ على حرِّ الأُوَام، ويَنْسَاغُ في الآذان انْسِيَاغَ البُرْءِ في سُقْمِ الأبدان؛ سَلِسَ المأخذ، مُسْتَرَاضَ التّركيب!.

ولا تزالُ الأوساطُ العلميّةُ في بلاد شنقيط تشهدُ بالفضل الأكبر في بناءِ نهضتها وإرساءِ أَوَاسِيهَا للإمام المُتقنِ والعلاّمةِ المتفنّنِ الشّيخ المختارِ بن بُونَة ـ رحمه الله وأعلى مقامه ـ صاحبِ التَّوالِيفِ المشهورةِ في شتّى الفنون.

وعلى كثرةِ ما للشّيخ من كُتُبٍ ومُتُونٍ في أصول الفقه وغيره؛ لم يَرُقْنِي مثلُ نظمهِ هذا الذي بين يديك «**درر الأصول**»؛ لاستيعابهِ أبوابَ الأُصول على وجهِ التّوسُّطِ والاقتصادِ الهادف.

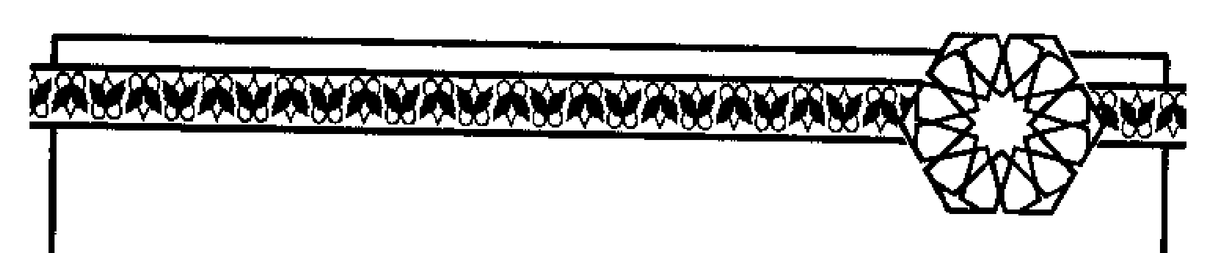
عثرتُ على نسخةٍ منه عند فضيلة شيخي ووالدي سماحةِ الدّكتور محمّد المختار ابن الإمام محمّد الأمين الشّنقيطيّ ـ رفع الله قدره ـ؛ حيث سلّمنيها مسروراً ـ وكان ذلك أيّام دراستي بالمدينة النّبويّة ـ فأعدتُ نسخها وتبييضها أيّامئذ؛ إذ كانت بها بعضُ النّواقصِ التي مرجعها إلى النّاسخِ فيما أحسب، لذلك كان جُلُّ ما صنعتُهُ متمثّلاً في تصحيحِ النّظمِ وضبطهِ بالشّكلِ وإقامةِ

بعضِ ما يخلُّ بوزنِ الأبياتِ ـ بتحريره أو بتجديد عبارته في النّادر ـ، إضافةً إلى إثباتِ الفُرُوقِ بين هذهِ النّسخةِ ونسخةٍ أخرى سيأتيك خبرها بعد حين.

واليومَ وقد أوشكَ طلاّبُ الدّفُعة الأولى بالكلّيّةِ الإسلاميّةِ هنا على التّخرّج؛ يُسعدني أن أضعَ بين أيديهم هذه المنظومةَ الرّائعة ليضيفوها إلى ما حفظوه من متونٍ ومنظوماتٍ؛ عسى أن تكونَ لهم خميرةً نافعةً ـ على حدّ تعبير الشّيخ الأمين رحمه الله ـ لما سيجدونه في مطوّلاتِ الأُصول.

واللَّهُ تعالى من وراء القصد وهو يهدي السّبيل، وإنّما الأعمال بالنّيّات.

عبدالرّحمن بن معمّر السّنوسي
المدرّس بكلّيّة أوليانوفسك الإسلاميّة
روسيا في: ٢٨ ربيع الثاني ١٤١٧هـ



المختار بن بونه

معالم شخصيّته ومسيرة حياته[1]

في بلدة «آكفيلت» الواقعة جنوب «أبي تلميت» من القطر الموريتانيّ؛ وُلد المختار بن محمّد سعيد (بونة) بن المستحي من الله بن أعل بن زلماط الجكنيّ؛ نسبةً إلى قبيلة «تجكانت» المعروفة بالعلم والأدب.

ورغم أنّ هذه الولادة المباركة قد تعدّدت الرّوايات في تحديد تاريخها؛ غير أنّ المرجّح في ذلك هو أنّها كانت عام ثمانين وألف من الهجرة النّبويّة (١٠٨٠هـ).

---

(١) انظر ترجمته في: الوسيط في أدباء شنقيط لأحمد الأمين: ص(٢٧٧) وما بعدها، والمنارة والرّباط للخليل بن النّحويّ: (٥٣٠)، وفتح الشّكور في معرفة أعيان علماء التّكرور للبرتليّ: ص(١٤١)، ومقدّمة تحقيق مبلغ المأمول ودرر الأصول.

وتتظاهر الرّوايات على أنّه نشأ في بيت علم، وتربّى في بيئة أدب وصلاح؛ وذلك - بإذن الله - ممّا يكوّن الشّخصيّة السّويّة، ويعين على التّوجّه السّليم نحو العلم والمعرفة.

ولقد ذكر جملةٌ ممّن ترجموا له أنّه كان في بداية طلبه بليداً، قليلَ الذّكاء؛ ثم ما لبث أن فتح الله عليه أبواب العلم، ونوّر بصيرته لتلقّيه، وشرح صدره لفهمه واستيعابه.

ويحكون في أسباب هذا الفتح أموراً للنّظر الفاحص فيها مواقف؛ ولعلّها من القصص التي دأب النّاس في بيئاتنا التّقليديّة على نسجها وحبكها للتّهويل من شأن من يعتقدون فيهم الولاية والصّلاح.

ولقد ذكروا أنّه كان مع أحد أشياخه زمنَ بلادته، وكان هذا الشّيخ عند أصهاره في خباء له، واتّفق أن غادر الشّيخ أصهاره؛ فجاء المختار بعده إلى الخباء الذي كان فيه شيخه فاضطجع ونام. وبينما هو كذلك إذ جاءت جارية من الخدم؛ فطوت الخباء عليه دون أن تشعر به، فأقام فيه نائماً أيّاماً إلى أن رجع الشّيخ، حينها هبّت الجارية إلى نصب الخباء من جديد، ولم يَرُعْهَا إلاّ المختار في طيّاته قد انتبه مذعوراً، شاحبَ اللّون، نحيلَ الجسم؛ فطفقوا يعالجونه حتى دبّت في

أوصاله الحياة، ثم إنّ شيخه أخذ يسأله فأخبره بما كان. وقد انتبه من نومته تلك يحفظ ما كان مكتوباً في ألواح الطّلبة الذين معه من غير فهم لمعناه؛ فلمّا أحسّ الشّيخ منه ذلك الأمر ـ: خصّص له مكاناً يتعهّده فيه، ولم يمض عليه وقت كثير حتى نبغ في العلم؛ فأبرزه شيخه للنّاس.

هذا ما حكوه...

ورغم أنّه لا حَجْرَ على فضل الله، ولا ننكر ما قد يخصُّ اللَّهُ به بعضَ أوليائه من الكرامات والهبات؛ إلاّ أنّ هذه القصّة وأشباهها يرفضها منطق الأشياء وناموس الأحداث.

وأقرب التّفسيرات إلى واقع الأمر؛ أنّ ابن بونه كان من أولئك الطّلاّب الذين يتمتّعون بذاتيّة عالية وشخصيّة حادّة؛ حيث لا يستطيع أن يتقبّل شيئاً يجابهُ طبعه، ولا يقتنع بما يتضمّن شطحاً في معناه، أو شططاً في مبناه؛ وكم كان يشيع بين كثيرٍ من مُدَرِّسي ذلك الزّمان إيثارُ أسلوب التّعقيد في الإقراء؛ حتى لتظنُّ أنّ أحدهم لَيَتَكَلَّمُ بلسان أبي معشر وشمهروش!.

وقد وقع للشّيخ محمّد عبده ـ رحمه الله ـ قصّة لعلّها تعين على فهم حال ابن بونه هذه؛ ذلك أنّه حينما

أقبل على دراسة النّحو في صغره، بدأ الشّيخ له ولزملائه بشرح الكفراويّ على الآجرّوميّة؛ ومعلوم أنّ الكفراويّ ـ رحمه الله ـ نحى في شرحه ذاك منحى المتأخّرين في استعمال مواضعات المناطقة والجدليّين والوضعيّين ـ: فأصابه ضيقٌ شديدٌ هيمنَ على نفسه، واسودّ خاطره، وأظلم قلبه، وكره النّحو حتى يئس من فهمه. وما هو إلاّ أن التقى بعالم ربّانيّ مغمورٍ في إحدى القرى عرفَ من أين المأتى في تقريبِ النّحوِ إلى قلبه؛ حتى أصبح محمّد عبده من لا يُطَاوَلُ في العربيّة وعلومها فيما بعد. وهات واحداً من زملائه الذين أظهروا الفهمَ للشّيخ وقتها؛ هل تسمع له من ذكر، أو تعرف له من مأثرة!.

ذلك تفسير تلك البداية الكليلة في نظري...

ولقد تواطأ أكثر المتتبّعين لسيرته على أنّه أخذ العلم عن جملة من علماء بلده؛ إلاّ أنّه لم يُعرف له رحلة خارج قطر شنقيط؛ ممّا نستنتج منه أنّه توفّر له من الشّيوخ ما يشبع نهمته إلى تحصيل أكثر العلوم المتداولة في ذلك العصر.

ومن شيوخه المشهورين: الشّيخ حبيب بن محمّد بن حبيب بن المختار الجنكنيّ، والشّيخ المختار بن أحمدن اشفغ الجكنيّ ـ وهما من قبيلته ـ،

والشّيخ الدّيمانيّ الذي لا نكاد نعثر على اسمه الكامل؛ وفي الدّيمانيّين علماء كثيرون.

ويبدو أنّ الشّيخ الدّيمانيَّ ـ هذا ـ إضافة إلى كونه من أساطين المدرّسين في ذلك الزّمان؛ كان صاحب تخصّص دقيق في نوع بعينه من أنواع العلوم المحظريّة، ولعلّه آخر من ثَنَى المختار بين يديه رُكَبَ الطّلب؛ إذ الطّالب كلّما ازداد رسوخاً في التّحصيل زاده ذلك حرصاً على دقّة انتقاء ذوي التّبحّر في أنواع المعارف والعلوم.

والذي جعلنا نميل إلى هذين التّقديرين هو أنّ ابن بونه لمّا قَفَلَ من عند الشّيخِ الدّيمانيِّ عائداً إلى أهله؛ صَحِبَهُ نحوٌ من أربعين طالباً ممّن شاركوه في التّلقّي عن الشّيخ، ولا يدلُّ ذلك إلاّ على تميّزه المتفرّد في حصيلته ومنهجه، وعلى أنّه كان يكبرهم نسبيّاً في السّنّ؛ إذ من ديدن الأقران في مجرى العادة عدم التّسليم لمن تميّز عنهم بالتّفوّق والسّبق في التّحصيل؛ فضلاً عن القبول بالدّراسة عليه والتّلقّي عنه، كما يدلّ على أنّهم وجدوا عنده من العلوم ما لم يكن الشّيخُ الدّيمانيُّ ذا قيام عليه؛ لأنّ الطُّلاّب في تلك البيئات ليس من معتاد أحوالهم القفزُ من شيخ إلى آخر؛ فضلاً عمّا في ذلك من إساءة للأدب؛ لا تليق بهم ولا بالمختار.

ولقد كان أولئك الطّلاّب هم الأساسَ الذي قامت عليه محظرته العلميّة، والمحظرة في عُرف الشّناقطة هي المدرسة التي يُنشئها العالم قريباً من بيته، وينقطع فيها لتدريس من يَفِدُ عليه من طلاّب العلم؛ ابتغاءَ الأجر، ورغبةً في نشر العلم بين أبناء المسلمين، وهي بمثابة «الزّاوية» عندنا في الجزائر وليبيا، أو «المدارس الشّرعيّة الحرّة» في بلاد الشّام والعراق.

لم يترك ابن بونه فنّاً من الفنون المحظريّة في ذلك الزّمان إلاّ قام بتدريسه لطلاّبه؛ حتى قال أحد تلامذته يصف ذكريات الطّلب على يديه:

كُنَّا مَعَ البَوْنِيِّ فِي عَرَصَاتِهَا
هَالاَتِ بَدْرٍ لَمْ يَشُبْهُنَّ غَيْهَبُ
فِيهَا تَجَمَّعَ سِيَبَوَيْهِ وَيُوسُفٌ
وَالكَاتِبِيُّ وَالاَشْعَرِيُّ وَأَشْهَبُ

إلاّ أنّ الذي يلفت نظر الباحث بقوّة؛ هو أنّ النّصيب الأوفر من تلك العلوم كان للعربيّة وما يتعلّق بها من نحوٍ وصرفٍ وبلاغة وأدب، ولعلّ الميلَ الذّاتيَّ إليها كان من أسباب تركيزه عليها؛ علاوةً عن اقتناعه الشّخصيّ بأثرها في التّكوين العلميّ لدى المتعلّم. ولقد سمعتُ شيخنا المحدّث العلاّمة محمّد أحمد عبدالقادر

الشّنقيطيّ (المتوفّى سنة ١٤١٩هـ) ـ رحمه الله ـ بالمسجد النّبويّ منذ سنين يروي عن ابن بونه ـ رحمه الله ـ أنّه كان ينشد قوله:

وَرُبَّ كُفْرِ نَاشِيءٍ مُسَبَّبِ
عَنْ جَهْلِ شَخْصٍ بِلِسَانِ العَرَبِ

وسمعته يروي عنه قوله أيضاً:

تَرْكُ التَّعَلُّمِ لِجَهْلٍ سَبَبُ
وَالكُفْرُ عَنْ جَهَالَةٍ مُسَبَّبُ
قَضِيَّتَانِ وَالقَضَايَا حُجَجُ
هَذَا لِتَرْكِ اللَّوْحِ كُفْراً يَنْتُجُ

ورغم أنّه كان ـ رحمه الله ـ معلمةً لعلوم عصره؛ إلاّ أنّ أَثَرَ النّزعة اللّغويّة والعقليّة في طبيعة تكوينه ومنهجه واضحٌ من هذه الأبيات الثّلاثة.

وممّا يزيدك يقيناً بهيمنته على العلوم المتداولة آنذاك، وقيامه عليها، واستقلاله في تقريبها وتيسيرها ـ: أنّه ما ترك فنّاً منها إلاّ نظم فيه نظماً مستقلاً، ولا شكّ أنّ هذا يعطي صورةً دقيقةً عن كون الهمّ العلميّ الذي سيطر عليه هو همَّ المدرّسِ الذي يسعى إلى تسهيل العلوم وتقريبها لتلاميذه؛ أكثرَ من اهتمامه بتجديدِ

المضمونِ المنهجيّ لتلك العلوم على نحوِ ما رَكَّزَ عليه الإصلاحيّون في القرون المتأخّرة.

ولا يزال علماء الشّناقطة إلى يوم النّاس هذا يشيدون بفضله وإمامته وأستاذيّته المباشرة وغير المباشرة لمن أتى بعده من طلاّبٍ وعلماءَ في ذلك القطر.

ولقد تلقّى على يديه ما لا يحصى كثرةً من الطّلاّب، حتى إنّ أركان النّهضة العلميّة الذين تربّعوا على عرشِ الأستاذيّةِ من بعده يكاد يكون جميعهم من تلاميذه.

ولعلّ من أشهر تلامذته الذين لا يزال لهم ولمؤلّفاتهم ذكر وصيت ـ: الشّيخ عبدالله بن الطّالب أحمد الغلاوي صاحب منظومة «الطّليحة»[1] التي بيّن فيها كتب المذهب المالكيّ ومراتبها ومدى الاعتماد عليها وما يتعلّق بذلك من مهمّات.

وكذا الشّيخ سيّدي عبدالله بن الحاج إبراهيم العلويّ صاحب «مراقي السّعود» وشرحه «نشر البنود» في فنّ الأصول وغيرهما من الكتب.

---

(١) طبعت منذ ثمانين عاماً تقريباً بعناية العلاّمة حمدان الونيسيّ الجزائريّ أستاذ شيخ النّهضة الجزائريّة العلاّمة عبدالحميد بن باديس رحمهما الله.

ومنهم أيضاً الشّيخ مَحَنْض بَابْ بن اعْبَيْدْ الدّيمانيّ صاحب المنظومة المطوّلة في الأصول المسمّاة بـ «سلّم الوصول إلى علم الأصول»[1].

والقائمة طويلة لا يأتي على آخرها موجزٌ كهذا.

أمّا عن مؤلّفاته التي خلّفها، وكان لها أثرٌ كبيرٌ في إنعاش النّهضة العلميّة في عصره وفيما بعده؛ فلعلّ أهمّها مطلقاً تحمير ألفيّة ابن مالك وطرّتهما؛ والاحمرارُ في عُرف الشّناقطة هو نظمٌ يكمّلُ به صاحبهُ نظماً لغيره ممّن سبقه؛ بحيث يشرح ما غمض منه، ويضيف إليه ما أهمله أو غفل عنه، ويوضّح ما قَصُرَتْ عن الوفاء به عبارةُ ناظمه؛ وذلك في كلّ مبحثٍ من مباحث النّظم. وسمّي بالاحمرار؛ لأنّهم كانوا يكتبون النّظم الأصليّ بالمداد الأسود، أمّا النّظم الإضافيّ فيكتبونه باللّون الأحمر تمييزاً له عن النّظم الأصليّ.

أمّا الطّرّة فهي تعليقات مركّزة على مواضع من النّظم الأصليّ والاحمرار معاً؛ تهدف إلى توسيعٍ نسبيٍّ للمسائل التي تضمّنها كلّ منهما.

---

(١) منه نسخة لدى خادم هذا النّظم.

وقد جمع ـ رحمه الله ـ في احمراره هذا بين «الألفيّة» و«التّسهيل» لابن مالك؛ لذلك سمّاه بـ «الجامع بين التّسهيل والخلاصة»، وقد قام بشرحه العلاّمة عبدالودود الألفغي الشّنقيطيّ في كتاب سمّاه «رَوْضُ الحَرُون على طُرّةِ ابنِ بون»[1].

ومنها أيضاً نظم مطوّل جدّاً سمّاه «وسيلة السّعادة» جمع فيه بين تآليف خمسة للإمام محمّد بن يوسف السّنوسيّ ـ رحمه الله ـ، ثم قام بشرحه في مجلّد ضخم[2].

ومنها أيضاً نظمٌ متوسّطٌ سمّاه «تحفة المحقّق في حلّ مشكلات علم المنطق»[3] نظم فيه مختصر الإمام السّنوسيّ أيضاً في علم المنطق، وهو نظم جيّد في بابه.

ووقفتُ له في الأصول على نظم مطوّل اسمه «مبلغ المأمول على القواعد من الأصول» نظم فيه جمع الجوامع لابن السّبكيّ ـ رحمه الله ـ، ثم شرح النّظم كلّه

---

(١) منه نسخة لدى خادم هذا النّظم.
(٢) منه نسخة في خزانة فضيلة شيخنا أحمدُو بن محمّد حامد الحسني الشنقيطيّ ـ وفّقه الله ـ.
(٣) منه نسخة لدى خادم هذا النّظم.

شرحاً وجيزاً؛ يقوم فضيلة شيخنا الدّكتور محمّد المختار بن محمّد الأمين الشّنقيطيّ ـ حفظه الله ـ بتحقيقه منذ سنوات.

وله أيضاً «درر الأصول» ـ نظمنا هذا ـ الذي أرجّح أنّه اختصر به نظمه «مبلغ المأمول»، ثم عَنَّ له أن يزيد عليه في مواضع قليلة؛ خاصّة في الفصل الذي عقده لمعاني الحروف.

وله مؤلّفات أخرى غير هذه؛ تدلّ على تنوّع اهتماماته العلميّة، وتبيّن مقدار مشاركته في شتّى الفنون والمعارف، كما أنّ له شعراً كثيراً في أكثر أغراض الشّعر ممّا سوى النّظم التّعليميّ.

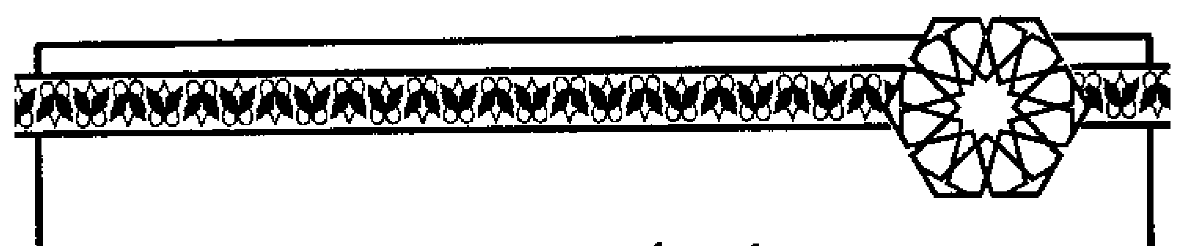
كانت وفاته ـ رحمه الله ـ عام عشرين ومائتين وألف من الهجرة النّبويّة (١٢٢٠هـ)، وعلى هذا فيكون قد عاش (١٤٠ سنة).

وقد رثاه جملةٌ من تلاميذه وعارفي فضله، وأشادوا بمآثره التي لا يُبليها التّقادم؛ ومن تلك المراثي قول حرم بن عبدالجليل العلويّ تلميذه:

فَأَنْتَ أَبُو عُذْرِ العُلُومِ الذي بِنَا
نَبَا كُلُّ فَهْمٍ دُونَهُ وَتَثَلَّمَا

فَمَنْ سَهَّلَ التَّسْهِيلَ بَعْدَ صُعُوبَةٍ
وَمَنْ لَخَّصَ التَّلْخِيصَ دُرّاً مُنَظَّمَا
وَأَغْنَى عَنِ الشَّيْخِ السَّنُوسِيِّ مَنْطِقاً
وَعَلَّمَ كَلامَ مَنْ يُرِيدُ تَكَلُّمَا

رحمه الله، وغفر له، ونفع بعلمه.



نُسَخُ النّظم

قبل عدّة أعوام كان فضيلة شيخنا الدّكتور محمّد المختار ـ حفظه الله ـ قد سلّمني نسخةً من هذا النّظم؛ وهي نسخة يظهر أنّها كتبت منذ عهد قريب؛ لأنّ ورقها مسطّر كالدّفاتر المدرسيّة التي ندوّن فيها الدّروس والمحاضرات؛ غير أنّ هذه النّسخة خالية من ضبط النّظم بالحركات؛ وفي مواضع كثيرة منها جرى الرّسم الإملائيّ على طريقة المغاربة، كما أنّ بها عدّة نواقص.

وعدد أبيات هذه النّسخة اثنان وعشرون وأربعمائة بيت (٤٢٢).

ثم مضت بضعة أعوام؛ ويسّر الله أن زرتُ المدينة النّبويّة؛ وكان ممّا دار بيني وبين الشّيخ ـ خلال تلك الزّيارة ـ الحديث عن نظم ابن بونه ـ هذا ـ؛ ولمّا أخبرته بأنّني قمتُ بخدمته أعلمني ـ حفظه الله ـ بأنّه حصل على نسخة ثانية منه؛ حقّقها أحد طلاّب المعهد العالي للدّراسات والبحوث الإسلاميّة بموريتانيا؛ واسم

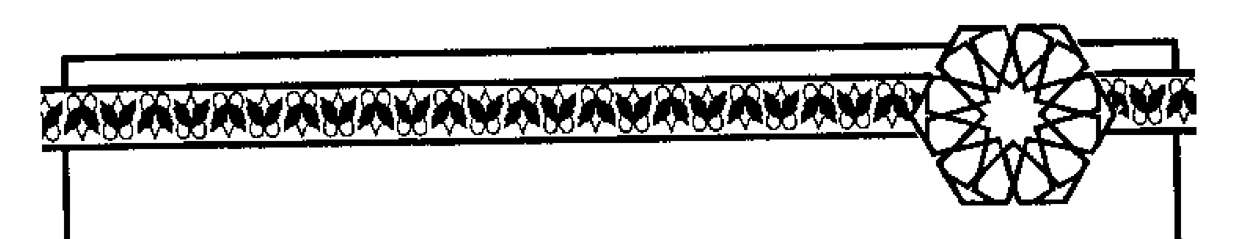
الطّالب: (إبراهيم بن المختار بن آلويمين)، وما إن تصفّحتها حتى أدركت أنّها حقّقت عن نسخة غير الأولى؛ ورغم أنّ المحقّق قد بذل جهداً مشكوراً؛ حيث علّق على كثير من المواضع، ومهّد للنّظم بلمحة عن تاريخ الأصول، وبترجمة مقتضبة للنّاظم؛ إلاّ أنّه لم يضبط النّظم بالشّكل - وهو أهمّ عمل في خدمة النّظم -.

ومع هذا قرّرت الاستعانة بنسخته هذه في المقابلة والتّصحيح؛ وكذلك كان الأمر؛ فقد قابلت بين النّسختين، وأثبتُّ الفروق التي بينهما؛ علماً بأنّ نسخته - هذه - عدد أبياتها اثنا عشر وأربعمائة بيت (٤١٢)؛ أي أنّها أقلّ من النّسخة الأولى بعشرة أبيات.

لكنّ الذي وصلت إليه بعد المقابلة؛ هو أنّ كلّ واحدة من النّسختين بها زيادات ليست في الأخرى، فنسخة الأصل سقط منها تسعة أبيات استدركت من النّسخة الثّانية التي يشار إليها بالنّسخة (ب)، وهذه الأخيرة سقط منها أيضاً تسعة أبياتٍ أخرى أثبتت من النّسخة الأولى.

وبما أنّ النّسخة الأولى كانت أجود من الثّانية نسبيّاً؛ فقد اتّخذتها أصلاً دون أن يلجئني ذلك إلى استبقاء أخطائها في المتن؛ بل إذا وجدت أنّ ما في النّسخة الثّانية أصوب أثبتّه في المتن؛ وأشرت إلى ذلك في الإبرازات.

هذا؛ والله تعالى وليّ التّوفيق؛ وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.



راموز التّصحيح

١ - الزّيادات والاستدراكات بين معقوفين هكذا [ ] مع الإشارة إلى كونها زيادة في مسرد الإبرازات.

٢ - التّحريرات أُثبتت في نصّ النّظم، والتّنبيه على الأصل يُرجع إليه في الإبرازات.

٣ - ترقيم الإبرازات حسب الصّفحة، وليس تسلسليّاً.

٤ - جرى الرّسم الإملائيّ للنّصّ على الطّريقة المشرقيّة.

٥ - أصل النّصّ غير مضبوط بالشّكل إلاّ في مواضع لم يخالف النّاسخَ - في كلتا النّسختين - في أكثرها الصّواب؛ ولم يجر التّنبيه على التّصحيحات بناءً على اعتبار ضبط النّصّ عملاً مستقلاً.

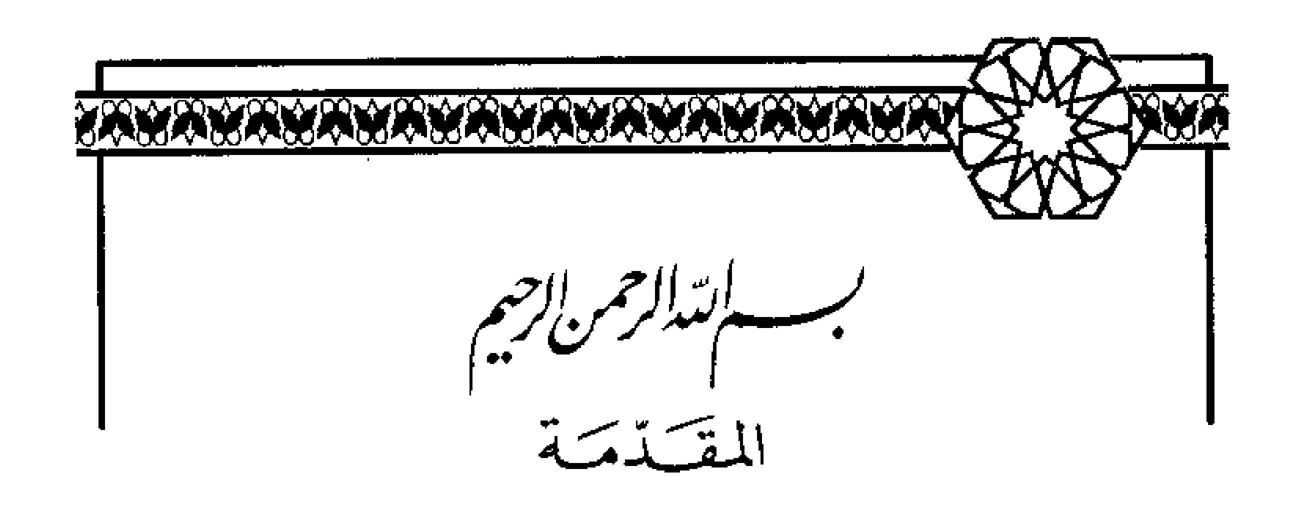
٦ ـ إذا لم تُرسم همزة القطع في مواضعها سُهّل محلّها مراعاة للوزن.

٧ ـ ثَبَتُ الإبرازات ملحق بآخر النّظم.

دُرَرُ الأُصُولْ

للعلّامة

المختار بن بونه الجكنيّ الشّنقيطيّ



المقدّمة

الحَمْدُ للَّهِ الذِي لاَ تُحْصَى

آلاَؤُهُ عَدّاً وَلاَ تُسْتَقْصَى

وَمَا لَهَا قَصْرٌ عَلَى زَمَانِ

مُعَيَّنٍ وَلاَ عَلَى مَكَانِ

حَمْداً يُوَافِي كُلَّمَا تَزَايَدَا

مِنْهَا وَيَسْتَنْزِلُ مَا تَصَاعَدَا

ثُمَّ عَلَى أَعْظَمِ هَاتِيكَ النِّعَمْ

مَنِ الذِي جَاءَ بِهَا إِلَى الأُمَمْ

أَوْفَى صَلاَةٍ وَسَلاَمٍ عِنْدَهْ

وَالآلِ وَالأَصْحَابِ طُرّاً بَعْدَهْ

وَبَعْدُ فَالعِلْمُ أَجَلُّ مَا انْتَسَبْ

إِلَيْهِ ذُو اللُّبِّ وَخَيْرُ مَا اكْتَسَبْ

فَمِنْهُ عَقْلِيٌّ لَهُ فُنُونُ

وَمِنْهُ نَقْلِيٌّ وَمَا يَكُونُ

مُـرَكَّـبـاً مِـنْ ذَيْـنِـكَ الـنَّـوْعَـيْـنِ
وَحَـائِـزَ الـشَّـرَفِ وَالـصِّـنْـفَـيْـنِ

وَهْـوَ أُصُـولُ الـفِـقْـهِ إذْ يُـسْـتَـعْـمَـلُ
فِـيـهِ كِـلاَ الـعِـلْـمَـيْـنِ فَـهْـوَ أَكْـمَـلُ

وَإذْ رَأَيْـتُ مَـيْـلَ أَهْـلِ الـعَـصْـرِ
لِـلاخْـتِـصَـارِ سِـيَّـمَـا لِـلـشِّـعْـرِ

نَـظَـمْـتُ لِـلإِخْـوَانِ فـي هَـذَا الـرَّجَـزْ
مِـنْ ذَاكَ مَـا فِـيـهِ سَـدَادُ مِـنْ عَـوَزْ[(١)]

سَـــمَّـــيْـــتُـــهُ بِـــدُرَرِ الأُصُـــولِ
مُـــرَتِّـــبـــاً لَـــهُ عَـــلَـــى الـــفُـــصُـــولِ

مُـعْـتَـرِفـاً بِـالـعَـجْـزِ وَالـقُـصُـورِ
فِـيـمَـا تَـعَـاطَـيْـتُ مِـنَ الأُمُـورِ

وَسَـــائِـــلاً مِـــنْ مَـــالِـــكٍ جَـــوَادِ
عَـــوْنـــاً وَإلْـــهَـــامـــاً عَـــلَـــى الـــسَّـــدَادِ

وَأَنْ يَـــمُـــنَّ بِـــالـــقَـــبُـــولِ مِـــنَّـــا[(٢)]
مِـــنْـــهُ عَـــلَـــى أَيَّـــةِ حَـــالٍ كُـــنَّـــا

---

(١) في النسخة ب: (ما انعوز).

(٢) في الأصل: (مما).

وَيُـخْـلِـصَ الـنِّـيَّـةَ وَالأَفْـعَـالاَ
وَيُـصْـلِـحَ الأَقْـوَالَ وَالأَحْـوَالاَ
بِـجَـاهِ خَـيْـرِ مُـرْسَـلٍ قَـدْ ارْسِـلاَ[١]
وَحَـقِّ كُـلِّ مَـا عَـلَـيْـهِ أُرْسِـلاَ

* * *

فصل[٢]

الأَصْـلُ مَـا يُـبْـنَـى عَـلَـيْـهِ الـشَّـانُ
وَعُـرْفـاً الـدَّلِـيـلُ وَالـرُّجْـحَـانُ[٣]
مَـوْضُـوعُـهُ الأَدِلَّـةُ الـسَّـمْـعِـيَّـهْ
مِـنْ حَـيْـثُـمَـا تُـسْـتَـنْـبَـطُ الـشَّـرْعِـيَّـهْ
مِـنْـهَـا وَفَـائِـدَتُـهُ الـعِـلْـمُ بِـهَـا
وَيُـسْـتَـمَـدُّ مِـنْ عُـلُـومِ فَـعِـهَـا[٤]

---

(١) كان الأولى أن يتوسّل بأمر متّفق على جوازه؛ كمحبّته للنّبيّ ﷺ ونحو ذلك.

(٢) كلمة «فصل» ليست موجودة في النّسخة ب.

(٣) في النّسخة ب: (والبرهان) مكان: (والرّجحان)، وحيث إنّ عبارة النّسخة ب لا تتضمّن زيادةً ـ إذ الدّليل هو عين البرهان ـ؛ كان اختيار عبارة الأصل أولى لتضمّنها معنى زائداً يطلقه النّظار على كلمة (أصل) وهو الرّاجح.

(٤) في الأصل: (فقهها) مكان: (فعها).

ثَــلاَثَــةٌ أَوَّلُــهَــا الــكَــلاَمُ
وَالــعَــرَبِــيَّــةُ كَــذَا الأَحْــكَــامُ
وَهْــوَ كَــلاَمُ الــلَّــهِ إنْ تَــعَــلَّــقَــا
بِــفِــعْــلِ مَــنْ كَــلَّــفَــهُ لاَ مُــطْــلَــقَــا
تَــعَــلُّــقَ اقْــتِــضَــاءٍ اَوْ تَــخْــيِــيــرٍ اَوْ
وَضْعٍ[1] لِهَــذَيْــنِ فَــحَــصِّــلْ مَــا وَعَــوْا
ثُــمَّ هْــوَ سَــبْــعَــةٌ وُجُــوبٌ نَــدْبُ
إبَــاحَــةٌ حَــظْــرٌ هَــدَاكَ الــرَّبُّ
كَــرَاهَــةٌ وَصِــحَّــةٌ فَــسَــادُ
وَعَــدَّ قَــوْمٌ ثَــامِــنــاً يُــزَادُ
وَهْــوَ لَــدَيْــهِــمْ بِــخِــلاَفِ الأَوْلَــى
وَهَــاكَ تَــعْــرِيــفَ الــجَــمِــيــعِ يُــتْــلَــى
فَــالــوَاجِــبُ الــشَّــرْعِــيُّ يُــجْــزَى بِــالــثَّــوَابْ
فَــاعِــلُــهُ وَإنْ يَــدَعْ فَــبِــالــعِــقَــابْ
وَالــمُــسْــتَــحَــبُّ مَــا بِــفِــعْــلِــهِ يُــثَــابْ
وَلَيْسَ فِي التَّرْكِ عَلَيْهِ مِنْ عِقَابْ[2]

(١) في الأصل: (وضعاً).

(٢) في النسخة ب: (من العقاب) وواضح أنّ الوزن لا يستقيم به.

ثُـمَّ الـمُـبَـاحُ مَـا انْـتَـفَـى الـثَّـوَابُ
فِـعْـلاً وَتَـرْكـاً عَـنْـهُ وَالـعِـقَـابُ[1]

ثُـمَّ الـحَـرَامُ مَـنْ يَـدَعْ مُـمْـتَـثِـلاَ
يُـثَـبْ وَمَـنْ يَـفْـعَـلْـهُ عَـمْـداً سُـئِـلاَ[2]

وَتَـارِكُ الـمَـكْـرُوهِ بِـامْـتِـثَـالِ
يُـثَـبْ[3] وَمَـنْ يَـفْـعَـلْـهُ لاَ يُـبَـالِـي

ثُـمَّ الـصَّـحِـيـحُ مَـا بِـهِ يُـعْـتَـدُّ
شَـرْعـاً وَيَـنْـفُـذُ وَلاَ يُـرَدُّ

وَالـبَـاطِـلُ الـذِي يُـرَدُّ إنْ حَـصَـلْ
وَلَـيْـسَ يُـعْـتَـدُّ بِـهِ مَـتَـى نَـزَلْ

وَمَـا اقْـتَـضَـى تَـرْكـاً بِـغَـيْـرِ جَـزْمِ
عَـلَـى الـعُـمُـومِ فَـهْـوَ عِـنْـدَ الـقَـوْمِ

خِـلاَفُ الأَوْلَـى ثُـمَّ إنَّ الـفِـقْـهَـا
عُـرْفـاً مِـنَ الـعِـلْـمِ أَخَـصُّ كُـنْـهَـا

---

(١) هذا البيت كلّه ساقط من النّسخة ب.
(٢) في النّسخة ب: (ثيب، ومن يفله عمداً سئلا).
(٣) في النّسخة ب: (ثيب)، وكلمة (يبالي) رسمت في الأصل بغير ياء رغم أنّ الياء أصليّة؛ ويتأكّد إثباتها عند الوقف.

لِصِدْقِهِ بِالنَّحْوِ وَالنُّجُومِ
وَمَا عَدَاهُمَا مِنَ الْعُلُومِ[1]

فَكُلُّ فِقْهٍ فَهْوَ عِلْمٌ وَاجِبُ
وَعَكْسُهُ الْكُلِّيُّ حَتْماً كَاذِبُ

* * *

فصل

الْعِلْمُ فِي رَأْيِ الإِمَامِ فَانْتَبِهْ
مَعْرِفَةُ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهْ

مِثَالُهُ أَنْ تُدْرِكَ الإِنْسَانَا
بِأَنَّهُ حَيٌّ حَوَى بَيَانَا

وَهُوَ ضَرُورِيٌّ بِلاَ تَأَمُّلِ
يَحْصُلُ كَالْمُدْرَكِ بِالْحِسِّ الْجَلِي

مِنْ سَمْعٍ أَوْ بَصَرٍ اَوْ مِنْ لَمْسِ[2]
وَالشَّمِّ وَالذَّوْقِ بِغَيْرِ لَبْسِ

---

(١) في الأصل: (من المعلوم).

(٢) في النسخة ب: (أو لمس) وواضح أنّ الوزن لا يستقيم به.

أَوْ بِـبَـدِيـهَـةِ سَـلِـيـمِ الـعَـقْـلِ
كَـالـحُـكْـمِ أَنَّ الـجُـزْءَ دُونَ الـكُـلِّ
وَنَـظَـرِيٌّ وَهْـوَ مَـا لاَ يَـحْـصُـلُ
إلاَّ بِـالاِسْـتِـدْلاَلِ حِـيـنَ يَـكْـمُـلُ
كَـعِـلْـمِـنَـا بِـأَنَّ كُـلَّ الـعَـالَـمِ
أَوْجَـدَهُ الـصَّـانِـعُ بَـعْـدَ الـعَـدَمِ
لَـوْ لَـمْ يَـكُـنْ مُـقَـسَّـمـاً لِـذَيْـنِ
لَـكَـانَ كُـلُّـهُ بِـغَـيْـرِ مَـيْـنِ
إمَّـا ضَـرُورِيٌّ فَـلَـيْـسَ يُـجْـهَـلُ
شَـيْءٌ وَإِمَّـا نَـظَـرِيٌّ يُـجْـعَـلُ[1]
فَـيَـلْـزَمُ الـدَّوْرُ أَوِ الـتَّـسَـلْـسُـلُ
وَيَـنْـتَـفِـي الـعِـلْـمُ فَـلَـيْـسَ يَـحْـصُـلُ
وَالـلاَّزِمَـانِ بَـاطِـلاَنِ عَـقْـلاَ
فَـيَـبْـطُـلُ الـمَـلْـزُومُ أَيْـضـاً اَصْـلاَ[2]
وَالـجَـهْـلُ نَـوْعَـانِ: بَـسِـيـطٌ مُـنْـفَـرِدْ
وَهْـوَ انْـتِـفَـاءُ الـعِـلْـمِ بِـالَّـذِي قُـصِـدْ

---

(١) كذا في كلتا النّسختين؛ وفي رفع الضّروريّ والنّظريّ على الاسميّة تسامح ظاهر.
(٢) في النّسخة ب: (أولى).

فصل

في تعريف الاعتقاد وتقسيمه وتعريف أصول الفقه

وَالاعْـتِـقَـادُ جَـازِمُ الـتَّـصْـدِيـقِ[1]
الـقَـابِـلِ الـزَّوَالِ بِـالـتَّـحْـقِـيـقِ
وَهْـوَ صَـحِـيـحٌ إنْ يَـكُـنْ قَـدْ طَـابَـقَـا
وَفَـاسِـدٌ إنْ لَـمْ يَـكُـنْ مُـطَـابِـقَـا
ثُـمَّ أُصُـولُ الـفِـقْـهِ بِـاسْـتِـقْـلاَلِ
أَدِلَّـةُ الـفِـقْـهِ عَـلَـى الإجْـمَـالِ
كَـمُـطْـلَـقٍ[2] الـنَّـهْـيِ وَالأمْـرِ وَكَـذَا
فِـعْـلِ الـنَّـبِـيِّ وَالـقِـيَـاسِ فَـخُـذَا
مِنْ حَيْثُ كَوْنُ النَّهْيِ لِلتَّحْرِيمِ
وَالأَمْـرِ لِـلْـوُجُـوبِ بِـالـتَّـعْـمِـيـمِ
[وَفِـعْـلُـهُ صَـلَّـى عَـلَـيْـهِ الـبَـارِي
مَـعَ الـقِـيَـاسِ حُـجَّـةُ الـنُّـظَّـارِ

(١) في النسخة ب: (جازم التحقيق) مكان: (جازم التصديق).
(٢) في النسخة ب: (كمطلب) مكان: (كمطلق).

أَمَّا عَلَى طَرِيقَةِ التَّفْصِيلِ
فَلَيْسَ مِنْهُ عِنْدَ ذِي التَّحْصِيلِ
وَإِنَّمَا يُذْكَرُ لِلتَّمْثِيلِ
فِي كُتْبِهِمْ رِعَايَةَ التَّسْهِيلِ
نَحْوُ أَقِيمُوا وَاتَّقُوا لاَ تَقْرَبُوا
آتُوا الزَّكَاةَ وَذَرُوا وَاجْتَنِبُوا][1]

* * *

فصل

في تعريف الكلام وبعض أقسامه[2]

حَدُّ الكَلاَمِ مَا حَوَى إِسْنَادَا
بِقَصْدِهِ لِلذَّاتِ قَدْ أَفَادَا
ثُمَّ أَقَلُّ مَا يُؤَلَّفُ الكَلاَمْ
مِنْهُ عَلَى مَا قَالَهُ الشَّيْخُ الإِمَامْ
اسْمَانِ نَحْوُ اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى
وَاسْمٌ وَفِعْلٌ نَحْوُ: نِعْمَ المُصْطَفَى

(١) الأبيات التي بين معقوفين ساقط من النّسخة ب.
(٢) في النّسخة ب: (فصل) فقط؛ دون بقيّة التّرجمة.

وَالْحَرْفُ مَعْ فِعْلٍ أَوِ اسْمٍ ذُكِرَا
كَلَمْ يَهُنْ يَا أَبَتِي، وَأُنْكِرَا

لِمَا حَوَى الفِعْلُ مِنِ اسْمٍ مُضْمَرِ
وَنَابَ ذَا عَنْ فِعْلِهِ المُقَدَّرِ

ثُمَّ الكَلاَمُ طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ[1]
وَذَاكَ أَقْسَامٌ إذَا مَا يُسْبَرُ

وَهْوَ إلَى حَقِيقَةٍ قَدْ قُسِمَا
أَيْضاً وَلِلْمَجَازِ ثُمَّ رُسِمَا

فَرَسْمُهَا مَا كَانَ بَاقِياً عَلَى
مَوْضُوعِهِ الأَوَّلِ لاَ مَا نُقِلاَ

فَتَخْرُجُ الحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّهْ
وَاللُّغَوِيَّةُ[2] مَعَ العُرْفِيَّهْ

وَقِيلَ: مَا اسْتُعْمِلَ فِي مُصْطَلَحِ
قَوْمٍ وَلَوْ نَقْلاً عَنِ المُرَجَّحِ[3]

فَتَدْخُلُ الحَقَائِقُ الثَّلاَثُ
فِيهَا دُخُولاً[4] مَا لَهُ انْتِكَاثُ

(١) في النسخة ب: (أو خبر)؛ والمعنى واحد.
(٢) في النسخة ب: (اللغوية) ولعلّه من تصحيف النّاسخ لا المحقّق.
(٣) في النسخة ب: (على المرجّح) مكان: (عن المرجّح).
(٤) في النسخة ب: (فيها دخول) مكان: (فيها دخولاً).

وَرَسْمُهُ لَفْظٌ تُجُوِّزَ بِهِ

عَنْ وَضْعِهِ لِعُلْقَةٍ كَالشَّبَهِ

فِي الشَّكْلِ أَوْ فِي صِفَةٍ جَلِيَّهْ

وَالزَّيْدِ وَالنُّقْصَانِ وَالضِّدِّيَّهْ

وَالسَّبَبِيَّةِ وَالاِسْتِعْدَادِ

قَطْعِيّاً اَوْ ظَنّاً بِلاَ عِنَادِ

وَالكُلِّ وَالبَعْضِ مَعَ التَّعَلُّقِ

ثُمَّ الجِوَارُ[1] مِثْلُهَا فَحَقِّقِ

ثُمَّ هُوَ فِي الإِفْرَادِ وَالإِسْنَادِ

وَفِيهِمَا يَأْتِي بِوَجْهٍ بَادِ

وَهُوَ إِلَى الجَلِيِّ أَيْضاً قُسِمَا

وَلِلْخَفِيِّ فَادْرِ[2] مَا قَدْ رُسِمَا

* * *

(١) في الأصل: (ثم الجواز) مكان: (ثم الجوار)؛ والذي في النّسخة ب أصحّ؛ إذ يقصد به علاقة «المجاورة» التي هي إحدى علاقات المجاز.

(٢) في النّسخة ب: (قدر) مكان: (فادر).

معاني الحروف[1]

«إِذَنْ» وَقِيلَ غَالِباً لاَ لاَزِمَا
حَرْفُ جَزَاءٍ وَجَوَابٍ دَائِمَا

* * *

«إنْ»[2]

لِلشَّرْطِ وَالنَّفْيِ وَزَيْدٍ بَعْدَ مَا
وَخُفِّفَتْ مِنْ «إِنَّ» عِنْدَ العُلَمَا
ثُمَّةَ «أو» لِلشَّكِّ وَالإِبْهَامِ
وَمُطْلَقِ التَّخْيِيرِ فِي الكَلاَمِ
وَمُطْلَقِ الجَمْعِ وَلِلتَّفْصِيلِ
تَأْتِي وَلِلإِضْرَابِ فِي التَّنْزِيلِ
وَنَحْوُ «إِلاَّ» وَ«إِلَى» وَ«إِنْ» قُرِنْ
كَذَاكَ[3] لِلتَّقْرِيبِ أَيْضاً قَدْ زُكِنْ

(١) عنوان التّرجمة في نسخة الأصل: (الحروف).
(٢) هذه التّرجمة ساقطة من نسخة الأصل؛ وهي ضروريّة.
(٣) في النّسخة ب: (كذلك) مكان: (كذاك) وواضح أنّ الوزن لا يستقيم بذلك.

«أَيْ» حَرْفُ تَفْسِيرٍ وَلِلنِّدَاءِ
وَ«أَيٌّ» لِلشَّرْطِ بِلاَ امْتِرَاءِ
وَجَاءَ مَوْصُولاً وَوُصْلَةً إِلى
نِدَاءِ مَا كَانَ بِأَلْ قَدْ وُصِلاَ
وَلِلدَّلاَلَةِ عَلَى الكَمَالِ
أَيْضاً وَالاِسْتِفْهَامِ في المَقَالِ
«إِذْ» اسْمُ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ
ظَرْفاً وَمَفْعُولاً بِهِ يُدَانِي
وَبَدَلاً مِنْهُ وَأَنْ يُضَافَا
لَهَا اسْمُ وَقْتٍ مُطْلَقاً يُضَافَا
وَاسْمٌ لِمَا يَأْتِي وَلِلتَّعْلِيلِ
وَلِلْمُفَاجَأَةِ بِالتَّفْصِيلِ
إِنْ كَانَ بَعْدَ «بَيْنَمَا» أَوْ «بَيْنَا»
حَرْفاً وَظَرْفاً [قَدْ أَتَتْكَ هَيْنَا][1]
«إِذَا» لِلاِسْتِقْبَالِ ظَرْفٌ ضُمِّنَا
في الأَكْثَرِ الشَّرْطَ عَلَى مَا بُيِّنَا
ثُمَّ هْيَ فِيمَا قَالَ قَوْمٌ حَرْفُ
وَقَالَ قَوْمٌ آخَرُونَ ظَرْفُ

---

(١) هنا بياض في كلتا النسختين ؛ وما بين المعقوفين زيادة لإكمال البيت .

وَاخْتَلَفُوا هَلْ هُوَ لِلزَّمَانِ
أَوْ لِلْمَكَانِ فُزْتَ بِالأَمَانِ

بِالبَاءِ أَلْصِقْ عَدِّ عَلِّلْ وَاسْتَعِنْ
وَفُهْ بِهَا[1] كَـ: مَعْ، عَلَى، في، عَنْ، وَمِنْ

وَغَيِّ ثُمَّ أَكِّدَنْ وَأَبْدِلاَ
وَعَوِّضَنَّ وَاقْسِمَنْ مُكَمِّلا[2]

لِلْعَطْفِ وَالإِضْرَابِ وَالإِبْطَالِ أَوْ[3]
لِلانْتِقَالِ «بَلْ» و«بَيْدَ» قَدْ حَكَوْا

تَفْسِيرَهُ بِـ «غَيْرَ» أَوْ «مِنْ أَجْلِ»
كَبَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ اَصْلِي

لِلْعَطْفِ بِالتَّشْرِيكِ وَالتَّرْتِيبِ
مَعَ التَّرَاخِي «ثُمَّ» والتَّهْذِيبِ[4]

تَكُونُ غَالِباً لِلانْتِهَاءِ
«حَتَّى» وَلِلتَّعْلِيلِ وَاسْتِثْنَاءِ

---

(١) في الأصل: (وفه بما) مكان: (وفه بها).
(٢) في النسخة ب: (وعوضا واقسما مكملا).
(٣) في الأصل: (للإبطال أو) مكان: (والإبطال أو).
(٤) في الأصل: (للتهذيب) مكان: (والتهذيب).

وَ«رُبَّ» لِلتَّكْثِيرِ وَالتَّقْلِيلِ

«عَلَى» لِلاِسْتِعْلاَءِ وَالتَّعْلِيلِ[1]

كَذَا بِمَعْنَى «عَنْ» وَلَكِنْ «مَعَ» «فِي»

وَزَيْدِ وَاسْمِ جَاءَ مَعْ فِعْلٍ نُفِي[2]

الفَاءُ ذَاتُ العَطْفِ لِلتَّرْتِيبِ

وَالسَّبَبِيَّةِ وَلِلتَّعْقِيبِ

بِحَسَبِ الشَّيْءِ و«في» لِلظَّرْفِ

وَجَاءَ لِلتَّعْلِيلِ دُونَ خُلْفِ

ثُمَّ لِلاِسْتِعْلاَءِ وَالمُصَاحَبَهْ

أَيْضاً وَلِلتَّوْكِيدِ في المُخَاطَبَهْ

كَذَاكَ لِلتَّعْوِيضِ وَالمُقَاسَمَهْ

وَلاَبَسَ البَا «مِنْ» «إِلَى» مُلاَبَسَهْ[3]

«كَيْ»[4] مَصْدَرِيَّةٌ وَلِلتَّعْلِيلِ

«كُلُّ» لِلاِسْتِغْرَاقِ وَالشُّمُولِ

---

(١) يأتي بعد هذا البيت في النّسخة ب البيت الرّابع ممّا بعده كما في النّسختين وهو قوله: (ثم للاستعلاء والمصاحبة.. إلخ)؛ ولعلّه سهو من النّاسخ.

(٢) هذا البيت ساقط من النّسخة ب.

(٣) في الأصل: (ولابس الباء إلى ملابسه).

(٤) في الأصل: (كم) مكان: (كي) وهو تحريف بلا شكّ.

لِمَا لَهُ أُضِيفَ مِنْ مُنَكَّرِ
وَجَمْعِ مَا عُرِّفَ دُونَ مُنْكَرِ[1]

كَذَاكَ الأَجْزَا بِمُضَافٍ مُفْرَدِ
مُعَرَّفٍ، و«اللاَّمُ» فَافْهَمْ مَقْصَدِي

لِلْمِلْكِ وَالتَّمْلِيكِ وَالتَّعْلِيلِ
وَالاِخْتِصَاصِ[2] «عَنْ» «إِلَى» التَّخْصِيلِ

كَذَاكَ لِلتَّوْكِيدِ وَالمَآلِ
وَشِبْهِ تَمْلِيكٍ بِدُونِ مَالِ

كَذَا لِلاِسْتِحْقَاقِ وَالتَّعْدِيَةِ
كَذَاكَ تَوْكِيدِ نَفْيٍ تَقْوِيَةِ[3]

كَذَا بِمَعْنَى: مِنْ وَعِنْدَ وَإِلَى
وَفِي وَعَنْ وَمَعْ وَبَعْدَ وَعَلَى

وَجَاءَ لِلتَّبْلِيغِ وَالتَّعَجُّبِ
أَيْضاً وَلِلتَّبْيِينِ وَالتَّطَلُّبِ

«لَوْلاَ» يَدُلُّ إِنْ عَلَى اسْمٍ دَخَلاَ
عَلَى امْتِنَاعٍ لِوُجُودِ حَصَلاَ

---

(١) في النّسخة ب: (وجمعها عرف ذو تنكر).
(٢) في النّسخة ب: (ولاختصاص)؛ والمعنى واحد إن شاء الله.
(٣) في النّسخة ب رُسم الرّويّ في الشّطرين بهاء؛ وواضح أنّ الوزن لا يستقيم بذلك.

وإنْ عَلَى مُضَارِعٍ قَدْ دَخَلاَ
دَلَّ عَلَى التَّخْضِيضِ عِنْدَ النُّبَلاَ
أمَّا عَلَى المَاضِي فَلِلتَّوْبِيخِ
تَكُونُ عِنْدَ كُلِّ ذِي رُسُوخِ[1]
«لَوْ» حَرْفُ شَرْطٍ في مُضِيٍّ وَنَدَرْ
في الآتِي وَالصَّحِيحُ مِنْ حَيْثُ النَّظَرْ
في مُقْتَضَاهَا أَنَّهُ امْتِنَاعُ مَا
يَلِيهِ وَاسْتِلْزَامُ تَالٍ وُسِمَا
ثُمَّ إذَا نَاسَبَهُ التَّالِي وَلَمْ
يَخْلُفْهُ غَيْرُهُ فَنَفْيُهُ انْحَتَمْ
أَمَّا إذَا خَلَفَهُ فَالانْتِفَا[2]
لَيْسَ بِلازِمٍ عَلَى مَا وُصِفَا
وَيَثْبُتُ[3] التَّالِي إذَا مَا نَاسَبَا
وَلَمْ يُنَافِ حُكْمَ مَا قَدْ صَاحَبَا
ثُمَّ هُوَ بِالأَوْلَى لَدَيْهِمْ قَدْ وَرَدْ
أَوْ بِالمُسَاوِي أَوْ بِالأَدْوَنِ انْفَرَدْ

---

(١) هذا البيت ساقط من النسخة ب.
(٢) في الأصل: (أخلفه فلا انتفا) مكان: (خلفه فالانتفا).
(٣) في النسخة ب: (وثبت) مكان: (ويثبت).

وَجَاءَ لِلْعَرْضِ أَوِ التَّقْرِيرِ لَوْ[1]

أَيْضاً وَلِلتَّخْضِيضِ فِيمَا قَدْ حَكَوْا

وَلِلتَّمَنِّي وَرَدَتْ وَالمَصْدَرِ

بِإِثْرِ فِعْلِ «لَوْ» تَجِي فِي الأَكْثَرِ

لِلنَّفْيِ وَالدُّعَا وَالاِسْتِقْبَالِ «لَنْ»

مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدِ وَتَأْبِيدِ وَ«مَنْ»

شَرْطِيَّةٌ مَوْصُولَةٌ مُسْتَفْهَمُ

بِهَا كَذَا نَكِرَةٌ تَنْقَسِمُ

لِذَاتِ وَصْفٍ وَتَمَامٍ ثُمَّ «مَا»

مَوْصُولَةٌ مَوْصُوفَةٌ مُسْتَفْهَمَا

أَيْضاً بِهَا تَأْتِي وَلِلتَّعَجُّبِ

وَالشَّرْطِ وَالحَذْفِ بِأَقْسَامٍ حُبِي[2]

نَفْيٍ زِيَادَةٍ وَمَصْدَرٍ وَرَدْ

وَكُلُّ قِسْمٍ فَهْوَ ضَرْبَانِ فَقَدْ

«مِنْ» لابْتِدَا الغَايَةِ فِي المَكَانِ

وَفِي الزَّمَانِ ثُمَّ لِلْبَيَانِ

---

(١) في الأصل: (أو) مكان: (لو).

(٢) في الأصل: (جبي) مكان: (جبي).

وَالفَضلِ وَالتَّبْعِيضِ وَالتَّعْلِيلِ

تَأْتِي وَلِلْغَايَةِ وَالتَّبْدِيلِ

أَيضاً وَتَنصِيصِ العُمُومِ وَانْقُلاَ

تَأْكِيدَهُ كَذَا بِمَعْنَى: في عَلَى

وَعِنْدَ وَالبَا رُبَّمَا عَنْ[1]، ثُمَّ «هَلْ»

لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ نَحْوُ: هَلْ فَعَلْ؟

وَغَيْرُهَا لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ

فَقَطْ سِوَى الهَمْزَةِ لِلْمُسْتَخْبِرِ

يَكُونُ وَاوُ العَطْفِ لِلْفَصِيحِ

لِمُطْلَقِ الجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ

وَقِيلَ لِلتَّرْتِيبِ وَالمَعِيَّهْ

وَإِنْ تُضَفْ «مَعْ» خُصَّ لِلظَّرْفِيَّهْ[2]

ثُمَّ لَهَا حِينَئِذٍ مَعَانِي[3]

«عِنْدَ» وَلِلزَّمَانِ وَالمَكَانِ

---

(١) في الأصل: (وعند والباء بها عن.. إلخ) مكان: (وعند والباء ربما عن.. إلخ).

(٢) في الأصل: (وإن تضف مع فهي للظرفية) مكان: (وإن تضف مع خص للظّرفيّة).

(٣) في النّسخة ب: (ثم لها حينئذ معان) بالنّقص مكان: (ثم لها حينئذ معاني).

مَـتَـى لِـلاِسْـتِـفْـهَـامِ وَاسْـمِ شَـرْطِ
كَـذَا بِـمَـعْـنَـى: مِـنْ وَفـي وَوَسْـطِ

لِـلْـعَـطْـفِ وَالـوَصْـفِ وَالاِسْـتِـثْـنَـاءِ
«إلاَّ» وَقَـــدْ تَـــرِدُ فـــي الـــهِـــجَـــاءِ

مَهْمَا تَكُونُ اسْماً لِمَا لاَ يَعْقِلُ[1]
غَـيْـرِ الـزَّمَـانِ قَـالَـهُ الـمُـحَـصِّـلُ

مُـضَـمَّـنـاً لِـلـشَّـرْطِ وَابْـنُ مَـالِـكْ
لَـــهُ وَلِـــلـــرِّجَـــالِ فَـــادْرِ ذَلِـــكْ

كَـذَا لِـلاِسْـتِـفْـهَـامِ فـي الـمَـالِـيَّـهْ
وَهَـاهُـنَـا انْـتَـهَـى بِـهِ مَـا لِـيَّـهْ[2]

فصل

في تعريف الأمر وما يقتضيه وما لا يقتضيه[3]

هُـوَ اقْـتِـضَـاءُ فِـعْـلِ غَـيْـرِ كَـفِّ
بِـالـقَـوْلِ مِـمَّـنْ دُونَـهُ لا كُـفِّ[4]

---

(١) في النسخة ب: (تكون اسماً ولما لا يعقل) مكان: (تكون اسماً لما لا يعقل).
(٢) هذا البيت ساقط من الأصل.
(٣) عبارة: (وما لا يقتضيه) ساقطة من النّسخة ب.
(٤) في الأصل: =

جَـزمـاً عَـلَـى مَـا قَـالَـهُ الإمَـامُ
وَمَـن يُـعَـمِّـمْـهُ[1] فَـلاَ يُـلاَمُ
وَهْـوَ لَـدَى الإطْـلاَقِ وَالـتَّـجَـرُّدِ
عَـنِ الْـقَـرَائِـنِ بِـلاَ تَـرَدُّدِ
عَـلَـى الـوُجُـوبِ عِـنْـدَ قَـوْمٍ يُـحْـمَـلُ
إلاَّ لِـصَـارِفٍ فَـثَـمَّ يُـعْـدَلُ
عَـنْـهُ لِـمُـقْـتَـضَـى الـمَـقَـامِ الأنْـسَـبِ
كَـالـنَّـدْبِ وَالإرْشَـادِ وَالـتَّـعَـجُّـبِ
وَالإذْنِ وَالـتَّـهْـدِيـدِ وَالـتَّـأْدِيـبِ
إهَـانَـةٍ مَـشُـورَةٍ تَـكْـذِيـبِ
وَهَـكَـذَا الـدُّعَـاءُ وَالإكْـرَامُ
كَـذَلِـكَ الـتَّـخْـيِـيـرُ[2] وَالإنْـعَـامُ

= (هو اقتضاء الفعل غير كف بالقول ممن دونه ككف) والتّصحيح من النّسخة ب؛ ورغم أنّ محقّق هذه النّسخة لم يضبط النّظم بالشّكل؛ إلاّ أنّه ضبط لفظ (كف) في شطري البيت على عكس ما هو مثبت هنا؛ وقد كان بإمكانه الرّجوع إلى تعريف صاحب جمع الجوامع؛ لأنّ النّاظم أخذه منه، وتابعه تلميذه صاحب مراقي السّعود في ذلك.

(١) في النسخة ب: (ومن يؤممه) مكان: (ومن يعممه).
(٢) في الأصل: (التّسخير) مكان: (التّخيير).

وَلَيْسَ مِنْ مُقْتَضَيَاتِ الأَمْرِ
فَوْرٌ وَلاَ تَكْرَارُ فِعْلٍ فَاذْرِ

إلاَّ إذَا دَلَّ دَلِيلٌ مُنْفَصِلْ
فَهْوَ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ قَدْ حُمِلْ

وَالأَمْرُ بِالفِعْلِ فَخُذْ قَانُونَهْ
أَمْرٌ بِمَا لَيْسَ يَتِمُّ دُونَهْ

مِنْ شَرْطٍ أَوْ مِنْ سَبَبٍ فِي العَقْلِ
فِي الشَّرْعِ وَالعُرْفِ فَحَقِّقْ نَقْلِي[1]

وَمَنْ أَتَى بِالفِعْلِ نَحْوَ مَا طُلِبْ
مِنْهُ فَقَدْ أَجْزَأَهُ كَمَا كُتِبْ

* * *

فصل

في بيان من يتناوله الخطاب ومن لا يتناوله

العَاقِلُ البَالِغُ ذُو الإيمَانِ
يَشْمَلُهُ الخِطَابُ بِالإيقَانِ

---

(١) هذا البيت ساقط من النّسخة ب.

لاَ ذُو الصِّبَي وَالسَّهْوِ وَالجُنُونِ
لِعَدَمِ التَّكْلِيفِ بِالشُّؤُونِ

وَالكَافِرُونَ بِالفُرُوعِ خُوطِبُوا
مَعَ انْتِفَاءِ شَرْطِهَا وَطُولِبُوا

بِفِعْلِهِ وَفِعْلِهَا فَتَرَكُوا
فَعُوقِبُوا تَرْكِهَا إذْ هَلَكُوا

وَالأَمْرُ بِالشَّيْءِ المُعَيَّنِ كَقِفْ[1]
عَنْ ضِدِّهِ نَهْيٌ وعَكْسُهُ وُصِفْ

هُوَ اقْتِضَاءٌ جَازِمٌ لِلكَفِّ
بِالقَوْلِ مِنْ أَدْنَى كَلاَ تَسْتَخْفِ

وَيَقْتَضِي فَسَادَ مَا قَدْ نُهِيَا
عَنْهُ بِإطْلاَقٍ كَمَا قَدْ حُكِيَا

عَنِ ابْنِ حَنْبَلٍ وَقَالَ مَالِكْ
إلاَّ إذَا دَلَّ دَلِيلُ ذَلِكْ

* * *

(١) في النّسخة ب: (كفف) مكان: (كقف).

فصل

في تعريف المفهوم[1]

هُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي
غَيْرِ مَحَلِّ نُطْقِهِ فَاعْتَرِفِ

وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ذُو خِلاَفِ
وَذُو وِفَاقٍ بَانَ وَائْتِلاَفِ[2]

مَا ثَبَتَ الحُكْمُ لَهُ بِالأَوْلَى
وَبِالْمُسَاوَاةِ[3] فَخُذْهُ أَصْلاَ

فَأَوَّلٌ فَحْوَى الخِطَابِ سُمِّيَا
وَالثَّانِي أَيْضاً لَحْنَهُ قَدْ دُعِيَا

فَالأَوَّلُ الوَصْفُ وَالاِسْتِثْنَاءُ
وَالشَّرْطُ وَالعِلَّةُ وَالإِغْيَاءُ

وَإِنْ تَأَخَّرَ فَنَاسِخٌ وَإِنْ
تَوَافَقَا فِي الحُكْمِ فَالحَمْلُ قَمِنْ

---

(١) عبارة: (فصل في) سقطت من النسخة ب.

(٢) في الأصل: (أو تلاق) مكان: (وائتلاف).

(٣) في الأصل: (أو بالمساواة) مكان: (وبالمساواة).

أَمَّـا إذَا مَـا اخْـتَـلَـفَـا فـي الـسَّـبَـبِ
وَالحُكْمِ أَوْ في الحُكْمِ فَالحَمْلُ أُبِي[1]

* * *

فصل

في المبيّن والمجمل

مُـتَّـضِـحُ الـدَّلاَلَـةِ الـمُـبَـيَّـنُ
وَمُـجْـمَـلٌ نَـقِـيـضُـهُ الـمَـعَـيَّـنُ

ثُـمَّ هْـوَ فـي الإفْـرَادِ وَالـتَّـرْكِـيـبِ
وَجَـاءَ لِـلـتَّـقْـدِيـرِ كَـالـتَّـرْغِـيـبِ[2]

وَقِـيـلَ مَـا يَـحْـتَـاجُ لِـلْـبَـيَـانِ
وَرَسْـمُـهُ عِـنْـدَ ذَوِي الأَذْهَـانِ[3]

إخْـرَاجُ مُـشْـكِـلٍ مِـنَ الـخَـفَـاءِ
لِـحَـيِّـزِ الـوُضُـوحِ وَالـجَـلاَءِ

---

(١) هذا البيت ساقط من الأصل.

(٢) الشّطر الثّاني من البيت ساقط من الأصل، ورسم هكذا في النّسخة ب: (ولتقدير جاء كالتّرغيب) وواضح أنّ وزنه غير مستقيم؛ وما أثبت هنا هو من اقتراح محقّق النّسخة ب؛ وهو كما قال.

(٣) في النّسخة ب: (عند ذوي البيان) مكان: (عند ذوي الأذهان).

وَهْـوَ يَـكُـونُ تَـارَةً بِـالـفِـعْـلِ
وَتَـارَةً بِـالـحَـرْفِ[1] أَوْ بِـالـقَـوْلِ

وَلاَ يَـجُـوزُ عِـنْـدَ ذِي احْـتِـجَـاجِ
تَـأْخِـيـرُهُ عَـنْ وَقْـتِ الاِحْـتِـيَـاجِ

أَمَّـا إِلَـيْـهِ فَـالـجَـوَازُ نُـقِـلاَ
عَنْ جُلِّهِمْ وَبَعْضُهُمْ[2] قَدْ حَضَلاَ

ثُـمَّ الـمُـبَـيَّـنُ عَـلَـى ضَـرْبَـيْـنِ
نَـصٌّ وَظَـاهِـرٍ مِـنَ الـوَجْـهَـيْـنِ

فَـالنَّصُّ عُرْفاً هُوَ مَا دَلَّ[3] عَلَى
مَـعْـنىً فَـقَـطْ وَلَـمْ يَـكُـنْ مُـحْـتَـمِـلاَ

لِـغَـيْـرِهِ وَالـظَّـاهِـرُ الـرَّاجِـحُ مِـنْ
أَمْـرَيْـنِ وَالـمُـؤَوَّلُ الـمَـرْجُـوحُ إِنْ

يُـحْـمَـلْ عَـلَـيْـهِ ظَـاهِـرٌ لأَجْـلِ مَـا
عَـارَضَـهُ نَـحْـوُ بِـأَيْـدِ فَـاعْـلَـمَـا[4]

---

(١) في الأصل: (وتارة بالتّرك) مكان: (بالحرف) وهو خطأ؛ لأنّ مقصوده بيان كون الإجمال قد يكون بسبب الحرف.

(٢) في النّسخة ب: (وعضهم) مكان: (وبعضهم)؛ ولعلّه تحريف من النّاسخ.

(٣) في النّسخة ب: (هو ما نص على) مكان: (هو ما دل على).

(٤) في النّسخة ب: (علما) مكان: (فاعلما).

فصل

في عصمة النّبيّ ﷺ

عِصْمَةُ كُلِّ الأنْبِيَاءِ وَاجِبَهْ
لاَ سِيَمَا خَيْرِ الأَنَامِ قَاطِبَهْ

فَفِعْلُهُ إمَّا بَيَانُ مُجْمَلِ
يَكُونُ أَوْ لا[1] ثُمَّ حُكْمُ الأَوَّلِ

كَحُكْمِ مَا بَيَّنَهُ مِنْ نَدْبٍ اَوْ
وُجُوبٍ اَوْ إبَاحَةٍ كَمَا حَكَوْا[2]

ثَانِيهِمَا إمَّا لِقُرْبَةٍ قُصِدْ
أَوْ لاَ فَإنْ كَانَ لَهَا وَقَدْ وُجِدْ[3]

عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِهِ دَلِيلُ
خُصَّ وَإلاَّ فَهْوَ مُسْتَطِيلُ

أَمَّا إذَا كَانَ لِجَرْيِ العَادَةِ
كَالأَكْلِ فَالبَاقِي عَلَى الإبَاحَةِ

---

(١) في الأصل: (أولى) مكان: (أو لا).

(٢) في النّسخة ب: (كما رووا) مكان: (كما حكوا).

(٣) في الأصل: (فإن كان لما أو قد وجد) مكان: (فإن كان لها وقد وجد).

يُخمَلُ وَالبَعْضُ مِنَ الأَصْحَابِ[1]

قَالُوا عَلَى النَّدْبِ وَالاِسْتِحْبَابِ

وَإِنْ أَقَرَّ المُصْطَفَى شَخْصاً عَلَى

أَمْرٍ فَذَاكَ جَائِزٌ لَنْ يُخْطَلاَ

إلاَّ إذَا تَقَدَّمَ الإنْكَارُ

وَعُلِمَ التَّحْرِيمُ فَالإقْرَارُ

لَيْسَ لَهُ حِينَئِذٍ دَلاَلَهْ

عَلَى الجَوَازِ فَاسْتَمِعْ مَقَالَهْ

كَمَشْيِ كَافِرٍ إلَى الكَنِيسَةِ

وَقَدْ رَآهُ سَيِّدُ البَرِيَّةِ

فَتَرْكُهُ الإنْكَارَ عِلْماً مِنْهُ

بِأَنَّ ذَاكَ لَيْسَ يُغْنِي عَنْهُ

وَإِنْ أَقَرَّ بَعْدَ أَنْ تَقَرَّرَا

حَظْرٌ فَنَسْخٌ عِنْدَ إقْرَارٍ جَرَى[2]

* * *

(١) في النسخة ب: (من الأحصاب) مكان: (من الأصحاب)؛ ولعلّه تحريف من الناسخ.

(٢) في النسخة ب: (جلا) مكان: (جرى)؛ ولعلّه تحريف من الناسخ.

فصل

في تأسّيه ﷺ بشرع من قبله[1]

وَلَـمْ يَـكُـنْ هَـذَا الـنَّـبِـيُّ الـمُـهْـتَـدِي

قَـبْـلَ الـنُّـبُـوَّةِ بِـشَـرْعٍ مُـقْـتَـدِي[2]

وَقِـيـلَ: بَـلْ كَـانَ بِـشَـرْعٍ سَـبَـقَـا

مُـقْـتَـدِياً وَالآمـدي الـوَقْـفَ انْـتَـقَـى

لَـنَـا عَـلَـى انْـتِـفَـائِـهِ لَـوْ كَـانَـا

لَـثَـبَـتَ الـفَـخْـرُ بِـهِ وَبَـانَـا

وَلَـمْ يَـكُـنْ فَـلَـمْ يَـكُـنْ وَبَـعْـدَهَـا

كَـانَ مُـعَـبَّـداً بِـهِ وَمَـا ازْدَهَـى



فصل

في تعريف العام

هُـوَ الَّـذِي يَـشْـمَـلُ مَـا يَـصْـلُـحُ لَـهُ[3]

مِـنْ غَـيْـرِ حَـصْـرٍ عِـنْـدَ كُـلِّ الـنَّـقَـلَـهْ

---

(١) في الأصل: (فصل في تأسيه بشرع من قبله ﷺ) مكان ما هو مثبت.

(٢) في النسخة ب: (مقتد) بالنقص مكان: (مقتدي).

(٣) في الأصل: (هو الذي يصلح ما يشمل له) مكان ما هو مثبت.

وَهْـوَ مِـنَ الـعُـمُـومِ مُـشْـتَـقٌّ كَـمَـا
يُـقَـالُ فَـضْـلُ الـلَّـهُ قَـدْ عَـمَّـكُـمَـا
وَهْــوَ عَــلَـى كُـلِّـيَّـةٍ قَـدْ دَلاَّ
لاَ الـكُـلِّ وَالـكُـلِّـيِّ قَـدْ تَـجَـلَّـى
وَلَـفْـظُـهُ جَـمْـعٌ وَفَـرْدٌ حُـلِّـيَـا
بِـ «أَلْ» وَ«مَـنْ» وَ«مَـا» وَ«أَيُّ» حُكِيَا
إنْ لَـمْ يَـكُـنْ نِـداً وَلاَ وَصْـفـاً أَتَـى
وَأَيُّ كُـلُّ وَجَـمِـيـعُ وَمَـتَـى
فَـ «مَـا» فـي الاِسْتِفْـهَـامِ وَالإخْـبَـارِ
وَالـشَّـرْطِ قَـدْ عَـمَّـتْ بِـلاَ مُـمَـارِ
لاَ فـي تَـعَـجُّـبٍ وَإلاَّ نَـكِـرَهْ
مَـوْصُـوفَـةً كَـانَـتْ فَـكُـنْ مُـعْـتَـبِـرَهْ
وَالاِسْـمُ إنْ نُـكِّـرَ بَـعْـدَ الـشَّـرْطِ
وَالـنَّـفْـيِ قَـدْ عَـمَّ عُـمُـومَ الـرَّبْـطِ
إنْ لَـمْ يَـرِدْ سَـلْبُ الـعُـمُـومِ نَـحْـوُ مَـا
كُـلُّ امْـرِىءٍ مِـنَ الأَنَـامِ كُـرِّمَـا
وَ«مَـنْ» تَـعُـمُّ فـي أُولِـي الـعِـلْـمِ وَ«مَـا»
فـي غَـيْـرِهِـمْ وَ«أَيُّ» عَـمَّـتْ فِـيـهِـمَـا
وَ«أَيْـنَ» «حَـيْـثُ» فـي الـمَـكَـانِ وَ«مَـتَـى»
فـي سَـائِـرِ الأَزْمَـانِ عَـمَّـتْ يَـا فَـتَـى

ثُـمَّ هْـوَ فـي عَـوَارِضِ الأَلْـفَـاظِ
بَـلْ قِـيـلَ وَالـمَـعْـنَـى لَـدَى الـحُـفَّـاظِ
وَيَـنْـبَـنِـي عَـلَـيْـهِـمَـا دَعْـوَاهُ
فـي الـفِـعْـلِ أَوْ مَـا قَـدْ جَـرَى مَـجْـرَاهُ

* * *

فصل

في تعريف التّخصيص وتقسيم المخصّص

وَرَسْـمُـهُ تَـمْـيِـيـزُ بَـعْـضِ الـجُـمْـلَـةِ
وَهْـوَ عَـلَـى ضَـرْبَـيْـنِ حَـالَ الـقِـسْـمَـةِ
مُـتَّـصِـلٌ بِـنَـفْـسِـهِ لاَ يَـسْـتَـقِـلّ
وَضِـدُّهُ مُـنْـفَـصِـلٌ وَمُـسْـتَـقِـلّ
وَغَـايَـةٌ وَبَـدَلُ الـبَـعْـضِ لَـدَى
قَـوْمٍ وَالاِسْـتِـثْـنَـاءُ قَـوْمٌ حَـدَّدَا
بِـأَنَّـهُ إِخْـرَاجُ مَـا لَـوْلاَهُ
لَـحَـازَهُ مِـنْ وَاحِـدٍ أَمْـلاَهُ
بِـأَدَوَاتِـهِ كَـ «إِلاَّ» «لاَ» الـصِّـفَـهْ
وَشَـرْطُـهُ عِـنْـدَ ذَوِيِّ الـمَـعْـرِفَـهْ

اَلْوَصْلُ وَالفَصْلُ الضَّرُورِيُّ اغْتُفِرْ[1]

نَحْوُ السُّعَالِ وَالتَّنَفُّسِ المُضِرّ

إذَا نَوَى قَبْلَ[2] تَمَامِ القَوْلِ

وَعَدَمِ اسْتِغْرَاقِهِ لِلْكُلِّ

وَهْوَ مِنَ الإثْبَاتِ عِنْدَ جُلِّهِمْ

نَفْيٌ وَعَكْسُهُ أَتَى عَنْ كُلِّهِمْ

وَإنْ يُعَقَّبْ جُمَلاً عَادَ إلَى

جُملَتِهَا وَالحَنَفِيُّ قَالَ لاَ

وَإنْ تَكَرَّرَ بِعَطْفٍ وَبَدَا

مُسَاوِياً مَتْبُوعَهُ أَوْ زَائِدَا[3]

عَادَ إلَى أَوَّلِهَا وَإلاَّ

كَانَ لِمَا يَلِيهِ لَفْظُ «إلاَّ»

فَاجْبُرْ بِشَفْعِكَ أَوِ الأَوْتَارِ

(أَسْقِطْ تُحَصِّلْ ذَلِكَ الأَوْتَارِ)[4]

---

(١) في الأصل: (واغتفر) مكان: (اغتفر).

(٢) في الأصل: (قيل) مكان: (قبل).

(٣) في الأصل: (وإن تكرّرن بعطف وبدا مساوياً متلوّه أو زائداً).

(٤) هكذا في كلتا النسختين؛ وواضح أنّها لا تستقيم من جهة المعنى والإعراب؛ على أنّني لم أهتد بعد طول تأمّل إلى توجيهٍ وجيهٍ لذلك.

وَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ لَفْظاً كَمَا

في الشَّرْطِ نَحْوُ: مَنْ يَتُبْ فَقَدْ سَمَا

وَرَقَّ إلاَّ الـخِلَّ كُلُّ قَاسِ

وَهَلْ لَنَا إلاَّ الحَبِيبُ آسِي[1]

ثَانِيهِمَا[2] الكِتَابُ عِنْدَ القَوْمِ

وَمِثْلُهُ السُّنَّةُ دُونَ وَهْمِ

وَخُصَّ كُلٌّ مِنْهُمَا بِالآخَرِ

وَنَفْسِهِ وَبِالحِجَى المُنَوَّرِ

وَالحِسِّ وَالعُرْفِ وَمِنْهُمْ مَنْ حَظَرْ

تَخْصِيصَ هَذِهِ وَلَكِنْ لَمْ يُقَرّ

وَخَصَّ بِالإجْمَاعِ وَالقِيَاسِ

وَالعَقْلِ وَالمَفْهُومِ جُلُّ النَّاسِ

* * *

(١) في الأصل: (الآسي) مكان: (آسي).

(٢) في النسخة ب: (ثانيها) مكان: (ثانيهما).

فصل

في تعريف المطلق والمقيّد وحكميهما

مَـا كَـانَ قَـدْ دَلَّ بِـلاَ قَـيْـدٍ عَـلَـى
مَـاهِـيَـةٍ لِـمُـطْـلَـقٍ قَـدْ جُـعِـلاَ
وَقِـيـلَ مَـا دَلَّ عَـلَـى مَـا شَـاعَ فـي
جِـنْـسٍ مُـقَـابِـلَ مُـقَـيَّـدٍ تَـفِـي
وَمَا مَضَى مِنْ قَبْلُ في التَّخْصِيصِ
يُـغْـنِـيـكَ عَـنْ إعَـادَةِ الـتَّـنْـصِـيـصِ
لِـسُـنَّـةٍ [هُـنَـاكَ](1) فِـيـمَـا ذُكِـرَا
إلاَّ زِيَـادَةً هُـنَـا تَـقَـرَّرَا
وَيُـحْـمَـلُ الـمُـطْـلَـقُ(2) فـي الـكِـتَـابِ
وَالـسُّـنَّـةِ الـمُـحْـكَـمَـةِ الـخِـطَـابِ
عَـلَـى الـمُـقَـيَّـدِ إذَا مَـا اجْـتَـمَـعَـا
حُـكْـمـاً وَمُـوجِـبـاً وَإثْـبَـاتـاً مَـعـاً
وَلَـمْ يَـكُـنْ مُـؤَخَّـراً عَـنِ الـعَـمَـلْ
فَـمُـطْـلَـقٌ مُـقَـيَّـدٌ بِـمَـا حَـصَـلْ

---

(١) ما بين معقوفين ترك بياضاً في كلتا النّسختين.

(٢) في النّسخة ب: (فالحمل للمطلق) مكان: (ويحمل المطلق).

فصل

في تعريف النّسخ وأقسامه

النَّسْخُ بَيْنَ النَّقْلِ وَالإِزَالَهْ
مُشْتَرَكٌ فَحَقِّقِ الدَّلاَلَهْ

وَقِيلَ فِي الأَوَّلِ بِالمَجَازِ
وَضِدِّهِ وَاخْتَارَ ذَاكَ الرَّازِي

وَحَدُّهُ عُرْفاً بِلاَ ارْتِيَابِ:
رَفْعٌ لِحُكْمِ الشَّرْعِ فِي الخِطَابِ

مُؤَخَّراً وَجَازَ نَسْخُ الرَّسْمِ
كَـ «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ» دُونَ الحُكْمِ

وَعَكْسِهِ كَالصَّوْمِ وَالجِهَادِ
وَنَسْخِ كُلٍّ كَالرَّضَاعِ بَادِي[1]

وَهْوَ لِغَيْرِ بَدَلٍ أَوْ لِبَدَلْ[2]
كَآيَةِ العِدَّةِ وَالنَّجْوَى نَزَلْ

---

(١) في النّسخة ب: (البادي) مكان: (بادي).

(٢) في النسخة ب: (أو البدل) مكان: (أو لبدل).

وَالـنَّـسْــخُ لِـلأَثْـقَـلِ أَيْـضـاً قَـدْ وَرَدْ
كَـالـحَـبْـسِ لِـلْـحَـدِّ[1] وَلِـلأَخَـفِّ قَـدْ

أَتَــى كَـصَـبْــرِ وَاحِــدٍ لِـعَـشَــرَهْ
بِـاثْـنَـيْـنِ وَهْـوَ قَـبْـلَ فِـعْـلٍ لَـمْ يَـرَهْ

قَـوْمٌ وَعِـنْـدَنَـا حَـكَـى الأَصْـحَـابُ
جَــوَازَهُ وَيُــنْــسَــخُ الــكِــتَــابُ

بِــهِ وَسُــنَّــةٌ بِــهِ ثُــمَّ بِــهَــا
إِذَا تَـسَـاوَيَـا فَـكُـنْ مُـنْـتَـبِـهَـا

بِــأَنْ تَــوَاتَــرَا مَــعــاً أَوْ كَــانَــا
بِـالـعَـكْـسِ آحَـاداً أَوِ اسْـتَـبَـانَـا[2]

فَـقَـطْ مِـنَ الآحَـادِ دُونَ الـنَّـاسِـخِ
وَالـعَـكْـسُ مَـمْـنُـوعٌ لِـكُـلِّ رَاسِـخِ

وَلاَ يُـرَى الإِجْـمَـاعُ نَـاسِـخـاً وَلاَ
مُـنْـتَـسَـخـاً كَـمَـا حَـكَـى جُـلُّ الـمَـلاَ

وَجَـائِـزٌ نَـسْـخُ وُجُـوبِ الـمَـعْـرِفَـهْ
وَحُـرْمَـةِ الـكُـفْـرِ لَـدَى ذِي الـمَـعْـرِفَـهْ

---

(١) في النسخة ب: (كالحد للحبس) مكان: (كالحبس للحد).

(٢) في الأصل: (آحاداً أو منسوخاً استبانا) مكان ما هو مثبت.

وَغَيْرِهِ بَلْ كُلُّ تَكْلِيفٍ عَلَى
مَا اخْتَارَهُ فِي كُلِّ ذَاكَ الفُضَلاَ

* * *

التّعارض والتّرجيح[1]

مَهْمَا يَقَعْ تَعَارُضُ النُّطْقَيْنِ
وَقَدْ تَسَاوَيَا بِدُونِ مَيْنِ

فِي رُتْبَةِ العِلْمِ أَوِ الظَّنِّ فَلَنْ
يَخْلُوَ مِنْ أَرْبَعَةٍ فَحَصِّلَنْ

أَوَّلُهَا عُمُومُ كُلٍّ مِنْهُمَا
ثَانِيهَا[2] خُصُوصُهُ فَلْتَعْلَمَا

فَإِنْ يَعُمَّا أَوْ يَخُصَّا فاجْمَعَا
إِنْ أَمْكَنَ الجَمْعُ وَإِلاَّ فَدَعَا

إِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ أَمَّا إِنْ عُلِمْ
فَنَسْخُ أَوَّلٍ بِآخِرٍ لَزِمْ

[إِنْ كَانَ قَابِلاً لَهُ وَإِلاَّ
تَسَاقَطَا وَالثَّالِثُ اسْتَقَلاَّ

---

(١) عنوان الفصل ساقط من نسخة الأصل.

(٢) في الأصل: (وثانها) مكان: (ثانيها).

بـأَنْ تـقَـدَّمَ الأَخَـصُّ إنْ جُـهِـلْ
تَارِيخُهُ عَلَى الأَعَمِّ المُحْتَمِلْ][1]

لأَنَّـهُ لاَ يَـقْـتَـضِـي إلْـغَـاءَا
وَرَابِـعُ الأَقْـوَالِ إنْ تَـرَاءَى

يُخَصُّ كُلٌّ[2] بِخُصُوصِ الآخَرِ
إنْ أَمْكَنَ التَّخْصِيصُ عِنْدَ النَّاظِرِ

وَإنْ يَكُنْ مُمْتَنِعاً صَارَ إلَى
تَرْجِيحِ وَاحِدٍ إذَا مَا احْتَمَلاَ

وَطُرُقِ التَّرْجِيحِ في الأَخْبَارِ
وَفي القِيَاسِ جُمْلَةُ المِقْدَارِ

فَلْنَقْتَصِرْ عَلَى الَّذِي ذَكَرْتُهُ
وَلْنَصْرِفِ[3] القَوْلَ لِمَا قَصَدْتُهُ

* * *

---

(1) ما بين معقوفين ساقط من نسخة الأصل.

(2) في الأصل: (يخص كلا) مكان: (يخص كل).

(3) في النسخة ب: (والنصرف) وفي نسخة الأصل: (ولتصرف): مكان: (ولنصرف) التي يظهر أنها مراد النَّاظم ـ رحمه الله ـ.

فصل

في الإجماع وأقسامه

أَجْمَعَتْ ايْ أَزْمَعَتِ القَوْمُ عَلَى
أَمْرٍ إِذَا مَا اتَّفَقُوا نِلْتَ العُلَى

وَهْوَ اتِّفَاقُ عُلَمَاءِ العَصْرِ[1]
مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ دُونَ نُكْرِ

مِنْهُمْ عَلَى أَمْرٍ مِنَ الأُمُورِ
ثُمَّ هْوَ حُجَّةٌ عَلَى المَشْهُورِ

لِعِصْمَةِ الأُمَّةِ أَنْ تَجْتَمِعَا
عَلَى ضَلاَلَةٍ فَكُنْ مُتَّبِعَا

ثُمَّ انْقِرَاضُ العَصْرِ غَيْرُ مُشْتَرَطْ
عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِ عِنْدَ مَنْ فَرَطْ

وَلاَ يَجُوزُ نَقْضُهُ إِذَا انْعَقَدْ
لَهُمْ وَلاَ لِغَيْرِهِمْ إِذَا اجْتَهَدْ

---

(١) في النسخة ب: (عصر) مكان: (العصر) وكلاهما صحيح؛ على أنّ أداة التعريف ليست للعهد.

وَمَنْ رَأى اشْتِرَاطَهُ لَنْ يَخْطُلاَ
قَبْلَ انْقِرَاضِ العَصْرِ نَقْضَهُ وَلاَ[1]

يَنْصَرِفُ الإجْمَاعُ عِنْدَهُ مَتَى
تَخَالُفٌ[2] فِي عَصْرِهِمْ قَدْ ثَبَتَا

وَلَيْسَ شَرْطُهُ بُلُوغَ القَوْمِ
حَدَّ التَّوَاتُرِ لَدَى ذِي الفَهْمِ

وَلاَ عُمُومَ الاجْتِهَادِ مُطْلَقَا
فِي كُلِّ فَنٍّ عِنْدَ مَنْ تَحَقَّقَا

بَلْ شَرْطُهُ عِنْدَهُمُ المُسْتَنَدُ
عَنْ نَصٍّ اَوْ أَمَارَةٍ تُسْتَنَدُ

كَذَا القِيَاسُ عِنْدَ جُلِّ النُّبَلاَ
وَفِي وُقُوعِهِ خِلاَفٌ حَصَلاَ

وَهُوَ قَوْلِيٌّ وَفِعْلِيٌّ أَتَى
وَفِي السُّكُوتِيِّ خِلاَفٌ ثَبَتَا

وَقَوْلُ وَاحِدٍ مِنَ الأَصْحَابِ
لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى الأَحْزَابِ

---

(١) في الأصل: (قبل انقضاء العصر تقصد ولا) مكان ما هو مثبت.

(٢) في النسخة ب: (تخالفهم) مكان: (تخالف) وواضح أنّ الوزن لا يستقيم به.

وَقِيلَ: حُجَّةٌ وَقَالَ: فِرْقَةُ
إنْ خَالَفَ القِيَاسَ فَهْوَ حُجَّةُ
لِلنَّاسِ في تَعْرِيفِهِ اضْطِرَابُ
كَالعِلْمِ، وَالمُعَرَّفُ الصَّوَابُ

* * *

فصل

في الخبر وأقسامه

مُحْتَمِلُ التَّكْذِيبِ وَالتَّصْدِيقِ
لِذَاتِهِ عِنْدَ أُولِي التَّحْقِيقِ
وَقَدْ نَفَى الوَاسِطَةَ الأَقْوَامُ[1]
وَخَالَفَ الجَاحِظُ وَالنَّظَّامُ
وَمَوْرِدُ الصِّدْقِ وَضِدِّهِ اشْتَهَرْ
بِأَنَّهُ مَا قَدْ تَضَمَّنَ الخَبَرْ
مِنْ نِسْبَةٍ حُكْمِيَّةٍ لاَ غَيْرُ[2]
وَمِنْ هُنَا قَالَ الإمَامُ الحَبْرُ

---

(١) في النسخة ب: (الأعلام) مكان: (الأقوام) والمعنى واحد.
(٢) في النسخة ب: (بالنسبة حكميّة لا غير) مكان ما هو مثبت؛ وهو خطأ.

إِمَامُنَا إِنْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى
أَنَّ فُلاَنَ بْنَ فُلاَنٍ وَكَّلاَ[1]

زَيْداً فَبِالتَّوْكِيلِ[2] لاَ بِالنَّسَبِ
قَدْ شَهِدَا عَلَى صَحِيحِ الْمَذْهَبِ

وَقِيلَ بِالتَّوْكِيلِ أَصْلاً وَالنَّسَبْ
ضِمْناً؛ وَمَنْشَأُ الْخِلاَفِ وَالسَّبَبْ

هَلْ وَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى الْمَحْكُومِ
عَلَيْهِ دُونَ وَصْفِهِ الْمَعْلُومِ

أَوْ وَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى الْمَجْمُوعِ
مِنْ جِهَةِ الْمَوْضِعِ وَالْمَوْضُوعِ

وَالْحُكْمُ بِالنِّسْبَةِ مَدْلُولُ الْخَبَرْ
سَلْباً وَإِيجَاباً وَبَعْضُ مَنْ غَبَرْ

ثُبُوتَهَا ثُمَّ هُوَ ذُو آحَادِ
وَذُو تَوَاتُرٍ بِلاَ عِنَادِ

فَالْمُتَوَاتِرُ اصْطِلاَحاً هُوَّ مَا
رَوَاهُ قَوْمٌ يَسْتَحِيلُ فَاعْلَمَا

---

(١) في النّسخة ب: (وكلى) مكان: (وكلاّ).

(٢) في النّسخة ب: (فالبتوكيل) مكان: (فبالتّوكيل) ولعلّ التّحريف من النّاسخ لا من المحقّق.

أَنْ يَتَوَاتَرُوا عَلَى افْتِرَاءِ

عُرْفاً عَنِ[1] المَخْسُوسِ بِاسْتِوَاءِ

وَسَطِهِ وَطَرَفَيْهِ[2] وَانْضَبَطْ

بِمُوجِبِ العِلْمِ الضَّرُورِيِّ فَقَطْ

وَلَيْسَ فِي شَرْطِهِمُ[3] إِسْلاَمُ

وَلاَ عَدَالَةٌ وَلاَ إِمَامُ

ذُو عِصْمَةٍ عِنْدَ أُولِي التَّبْيِينِ

وَلاَ اخْتِلاَفُ نَسَبٍ أَوْ دِينِ

وَمَبْلَغُ الرُّوَاةِ لاَ يَنْحَصِرُ

فِي عَدَدٍ مُعَيَّنٍ يَقْتَصِرُ[4]

عَلَيْهِ وَالآحَادُ مُوجِبُ العَمَلْ

وَإِنْ ثَلاَثَةٌ رَوَوْهُ أَوْ أَقَلْ

لاَ العِلْمِ إِلاَّ بِقَرِينَةٍ وَقَالْ

أَحْمَدُ مُطْلَقاً وَقَوْمٌ لاَ يُحَالْ

---

(١) في النسخة ب: (من) مكان: (عن).

(٢) في النسخة ب: (وطرفين) مكان: (وطرفيه).

(٣) في النسخة ب: (وليس في شروطه) مكان: (وليس في شرطهم).

(٤) في الأصل: (يفتقر) مكان: (يقتصر).

وَشَرْطُهُ رُجْحَانُ ضَبْطِهِ عَلَى
ذُهُولِهِ فَإِنْ تَسَاوَيَا فَلاَ

يُقْبَلُ، وَالإِسْلاَمُ وَالعَدَالَهْ
شَرْطَانِ وَالتَّكْلِيفُ لاَ مَحَالَهْ

وَقُدِّمَ الجَرْحُ عَلَى التَّعْدِيلِ
وَقِيلَ بِالعَكْسِ وَبِالتَّفْصِيلِ

إنْ كَانَ عَالِماً كَفَى وَإلاَّ
لَمْ يَكْفِ[1] فِيهِمَا فَخُذْهُ أَصْلاَ

وَخَبَرُ الآحَادِ مُسْنَداً يَرِدْ
وَمُرْسَلاً فَالمُسْنَدُ الذِي وُجِدْ

إسْنَادُهُ مُتَّصِلاً وَالمُرْسَلُ
مَا لَمْ يَكُنْ إسْنَادُهُ يَتَّصِلُ

كَأَنْ[2] يَقُولَ قَالَ سَيِّدُ الوَرَى
غَيْرُ الصَّحَابِيِّ وَلَوْ تَأَخَّرَا

عَنْ تَابِعِيٍّ وَالمُحَدِّثُ إذَا
لَمْ يَتَأَخَّرْ فَاذرِ ذَا العُرْفَ وَذَا

---

(١) في النّسخة ب: (لم يكفي) مكان: (لم يكف).

(٢) في النّسخة ب: (كان) مكان: (كأن).

هُوَ مِنَ المُعْضَلِ[1] وَالمُنْقَطِعِ

أَعَمُّ فِي عُرْفِ الأُصُولِيِّ فَعِ

وَيُقْبَلُ المُرْسَلُ عِنْدَ قَوْمِ

وَرَدَّهُ قَوْمٌ بِغَيْرِ[2] وَهْمِ

ثَالِثُهَا المُخْتَارُ فِيمَا قَدْ نُقِلْ

إنْ كَانَ مِنْ أَئِمَّةِ النَّقْلِ قُبِلْ

كَابْنِ المُسَيِّبِ أَوِ الشَّعْبِيِّ

وَالحَسَنِ البَصْرِيِّ وَالنَّخْعِيِّ

وَإنْ يَكُنْ مُعَنْعَناً فَمُسْنَدُ

إنْ لَمْ يَكُنْ مُدَلِّساً مَنْ يُسْنِدُ

وَثَبَتَ اجْتِمَاعُهُ بِمَنْ رَوَى

عَنْهُ كَمَا شَرْطُ البُخَارِيِّ حَوَى

* * *

---

(١) في النّسخة ب: (من المنفض) مكان: (من المعضل).

(٢) في النّسخة ب: (بعير) مكان: (بغير) ولعلّه تحريف من النّاسخ.

فصل

في كيفيّة الرّواية ومراتبها

يَـجُـوزُ لِـلـرَّاوِي إذَا مَـا سَـمِـعَـا
قِـرَاءَةَ الـشَّـيْـخِ عَـلَـيْـهِ مُـسْـمِـعَـا

يَقُـولُ قَـدْ سَـمِـعْـتُـهُ مِـنْ لَـفْـظِـهِ[1]
لَـهُ مِـنَ الـكِـتَـابِ أوْ مِـنْ حِـفْـظِـهِ

حَـدَّثَـنِـي أَخْـبَـرَنِـي إنْ سَـمِـعَـا
مُـنْـفَـرِداً قَـطُّ وَإلاَّ جَـمَـعَـا

فَـقَـالَ: قَـدْ حَـدَّثَـنَـا أَخْـبَـرَنَـا
أَنْـبَـأَنَـا قَـالَ لَـنَـا أَسْـمَـعَـنَـا

وَإنْ يَكُـنْ[2] لَـمْ يَـقْـصِـدِ الإسْـمَـاعَـا
فَـقُـلْ هُـنَـا: حَـدَّثَ لاَ نِـزَاعَـا

أَوْ قُـهْ كَـمَـا رَوَوْا بِـلَـفْـظِ أَخْـبَـرَا
قَـالَ وَأَنْـبَـأَ كَـذَاكَ خَـبَّـرَا[3]

---

(١) في الأصل: (من حفظه) مكان: (من لفظه).

(٢) في الأصل: (ولم يكن) مكان: (وإن يكن).

(٣) الشّطر الثّاني من هذا البيت رُسم هكذا في نسخة الأصل: (ولا . . . . . فتنكرا)!.

ثُـمَّ إذَا مَـا قَـرَأَ الـرَّاوِي عَـلَـى
أُسْـتَـاذِهِ مَـا قَـدْ رَوَى وَحَـصَّـلاَ

وَكَـانَ الأَصْـلُ فـي يَـدَيْـهْ وَهْـوَ لَـمْ
يُـنْـكِـرْ وَلَـمْ يَـقُـلْ مُـكَـرِّراً: نَـعَـمْ

يَـقُـولُ قَـدْ قَـرَأْتُـهُ عَـلَـيْـهِ أَوْ
حَـدَّثَـنَـا قِـرَاءَةً، وَقَـدْ أَبَـوْا

أَنْ يُـطْـلِـقُـوا حَـدَّثَـنَـا أَخْـبَـرَنَـا
وَبِـالـجَـوَازِ قَـالَ قَـوْمٌ فُـطَـنَـا

ثُـمَّـةَ أَعْـلاَهَـا سَـمَـاعُ الـرَّاوِي
وَقِـيـلَ بِـالـعَـكْـسِ أَوِ الـتَّـسَـاوِي

وَإِنْ يُـجِـزْ قَـوْمٌ بِـلاَ قِـرَاءَةِ
فَـقُـلْ: أَجَـازَنِـي لَـدَى الـرِّوَايَـةِ

وَإِنْ تَـقُـلْ: أَخْـبَـرَنِـي إجَـازَهْ
أَخْـبَـرْتَ مَـا جُـلُّـهُـمْ أَجَـازَهْ

* * *

فصل

في تعريف القياس لغةً وشرعاً[1] وأقسامه

قِسْتُ كَذَا بِالشَّيءِ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ
إِلَيْهِ قَدَّرْتُ وَسَاوَيْتُ حَكَوْا

وَهُوَ فِي الأُصُولِ رَدُّ الفَرْعِ
لأَصْلِهِ بِعِلَّةٍ[2] لِلْجَمْعِ

فِي الحُكْمِ فَالقِيَاسُ ذُو أَرْكَانِ
أَرْبَعَةٍ تُنْظَمُ كَالجُمَانِ

الأَصْلُ وَالفَرْعُ وَحُكْمُ الأَصْلِ
وَعِلَّةُ الحُكْمِ فَعُوا مَا أُمْلِي

فَالأَصْلُ جُلُّهُمْ مَحَلُّ الحُكْمِ
أَعْنِي المُشَبَّهَ بِهِ فِي النَّظْمِ

وَالفَرْعُ مَا شُبِّهَ مِنْ مَحَلٍّ
بِأَصْلِهِ فِي الحُكْمِ عِنْدَ الجُلِّ[3]

---

(١) في الأصل: (عرفا) مكان: (شرعا).
(٢) في النسخة ب: (لعلّة) مكان: (بعلّة).
(٣) في النسخة ب: (عند الحل) مكان: (عند الجلّ).

وَالـعِـلَّـةُ الـوَصْـفُ الـمُـنَـاسِـبُ لأَنْ

يُـرَتَّـبَ الـحُـكْـمُ عَـلَـيْـهِ فا[illegible]

لأَنَّـــهَـــا مُـــؤَثِّـــرٌ بِـــالـــذَّاتِ بَـــلْ

هِـــيَ أَمَـــارَةٌ لِـــمَـــنْ بِـــهَـــا اسْـتَـدَلْ

عَلَى ثُبُوتِ الحُكْمِ؛ وَهْوَ المُجْتَلَبْ

لِـلْـعِـلَّـةِ الـتـي اقْـتَـضَـتْـهُ وَالـسَّـبَـبْ

وَمِـــنْ شُـــرُوطِ الـــفَـــرْعِ أَنْ يَـــكُـــونَـــا

مُـنَـاسِـبـاً لِـلأَصْـلِ كَـيْ يَـصُـونَـا

صِـــحَّـــتَـــهُ، وَمِـــنْ شُـــرُوطِ الأَصْـــلِ

ثُـبُـوتُ حُـكْـمِـهِ تَـدَبَّـرْ نَـقْـلِـي

بِـمَـا عَـلَـيْـهِ اتَّـفَـقَ الـخَـصْـمَـانِ مِـنْ

دَلِـيـلِـهِ وَعِـلَّـةٍ مَـتَـى تَـبِـنْ

فَـشَـرْطُـهَـا اطِّـرَادُهَـا[1] وَإِنْ فُـقِـدْ

فَـالـنَّـقْـضُ وَهْـوَ قَـادِحٌ مَـتَـى وُجِـدْ

وَشَـرْطُ حُـكْـمِ الأَصْـلِ مِـثْـلُـهَـا وَأَنْ

يَـكُـونَ شَـرْعِـيّـاً وَأَنْ لاَ يُـنْـسَـخَـنْ

---

(١) في النسخة ب: (اضطرادها) مكان: (اطّرادها).

ثُـــمَّ هُـــوَ ذُو عِـــلَّـــةٍ أَوْ دَلاَلَـــهْ
أَوْ شِـــبْـــهِـــهِ[1] فَـــهَـــاكُـــمُ دَلاَلَـــهْ

كَالضَّرْبِ في التَّأْفِيفِ وَالزَّكَاةِ في
مَـالِ الـصَّـبِـيِّ كَـالـبُـلُـوغِ فَـاعْـرِفِ

وَقِـيـمَـةِ الـعَـبْـدِ إِذَا مَـا قُـتِـلاَ
حَـمْـلاً عَـلَـى الـمَـالِـي كَـمَـا قَـدْ نُـقِـلاَ

* * *

فصل

في القوادح

وَالـقَـدْحُ فـي الـدَّلِـيـلِ بِـالـمَـنْـعِ يَـرِدْ
وَالـقَـوْلِ بِـالـمُـوجَـبِ وَالـنَّـقْـضِ وَرَدْ

وَالـكَـسْـرِ وَالإِلْـزَامِ وَالـمُـعَـارَضَـهْ
في الأَصْلِ أَوْ في الفَرْعِ مَهْمَا عَارَضَهْ

* * *

---

(١) في النسخة ب: (أو شبهة) مكان: (أو شبهه).

فصل

في الأشياء قبل الشّرع وبعده

وَالخُلْفُ في الأَشْيَاءِ قَبْلَ الشَّرْعِ
بِالوَقْفِ وَالحِلُّ أَتَى وَالمَنْعِ

وَبَعْدَهُ مَا كَانَ مِنْهَا يَنْفَعُ
فَهْوَ مُبَاحٌ وَالمُضِرُّ يُمْنَعُ

وَالأَصْلُ أَنْ يُسْتَصْحَبَ إذَا
لَمْ يُلْفَ لِلدَّلِيلِ أَصْلٌ[1] مَنْفَذَا

وَشُكْرُ مَنْ أَنْعَمَ شَرْعاً قَدْ كُتِبْ
قَوْلاً وَفِعْلاً وَاعْتِقَاداً وَطُلِبْ

فصل

في التّرجيح

وَقَدِّمِ الجَلِيَّ مَهْمَا وَقَعَا
تَعَارُضٌ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ مَعاً[2]

---

(١) في الأصل: (أصلا) مكان: (أصل).

(٢) في النّسخة ب جُعل الشّطر الثّاني مكان الأوّل؛ والأوّل مكان الثّاني.

عَلَى الخَفِيِّ إنْ يَكُنْ تَعَذَّرَا
بَيْنَهُمَا الجَمْعُ كَمَا تَقَرَّرَا
وَهَكَذَا مَا يُوجِبُ القَطْعَ عَلَى
مَا يُوجِبُ الظَّنَّ وَنُطْقٌ مُسْجَلاَ
عَلَى القِيَاسِ وَالجَلِيَّ قَدِّمَا
عَلَى الخَفِيِّ مِنْ قِيَاسٍ سَلِمَا
وَيُحْمَلُ اللَّفْظُ عَلَى الحَقِيقَهْ
عَلَى المَجَازِ فَاعْرِفِ الطَّرِيقَهْ
ثُمَّ عَلَى العُمُومِ لاَ الخُصُوصِ
فَحَمْلُهُ فِي أَكْثَرِ النُّصُوصِ
ثُمَّ عَلَى الإِطْلاَقِ لاَ التَقْيِيدِ
يُحْمَلُ وَالتَّأْسِيسِ لاَ التَّوْكِيدِ[1]
ثُمَّ عَلَى الإِفْرَادِ مَهْمَا احْتَمَلاَ
يُحْمَلُ لاَ عَلَى اشْتِرَاكٍ حَصَلاَ
كَذَا فِي الاِسْتِقْلاَلِ لاَ الإِضْمَارِ
ثُمَّ عَلَى البَقَا وَالاِسْتِقْرَارِ
لاَ النَّسْخِ، وَالشَّرْعِيُّ وَالعَقْلِيُّ
ثُمَّ عَلَى التَّرْتِيبِ وَالعُرْفِيُّ

---

(١) هذا البيت ساقط من نسخة الأصل.

يُخَمَلُ دُونَ اللُّغَوِيِّ المَحْضِ
وَعَكْسِ تَرْتِيبٍ وَلَوْ فِي البَعْضِ

وَإِنْ يُعَارِضِ المَجَازُ الرَّاجِحْ
حَقِيقَةً مَرْجُوحَةً فَالرَّاجِحْ

تَقْدِيمُهَا[1]، وَقِيلَ: بَلْ تَقْدِيمُهُ
ثَالِثُهَا وَقْفاً وَهَى تَعْمِيمُهُ

وَإِنْ يَقَعْ مَا بَيْنَ مَرْجُوحَيْنِ
تَعَارُضٌ قَدِّمْهُ[2] دُونَ مَيْنِ

خَمْسٌ عَلَى النَّسْخِ وَكُلٌّ مِنْهَا
عَلَى الَّذِي يَتْلُوهُ فَاعْرِفَنْهَا[3]

مُخَصَّصٌ ثُمَّ مَجَازٌ مُضْمَرُ
يَلِيهِ نَقْلٌ وَاشْتِرَاكٌ يُحْذَرُ

* * *

(١) في النّسخة ب: (تقيدمها) مكان: (تقديمها) ولعلّه تحريف من النّاسخ.
(٢) في الأصل: (قدّم) مكان: (قدّمه).
(٣) كلمتا الرّويّ رسمتا في نسخة الأصل هكذا: (منهما ـ فاعرف منهما).

فصل

في الاجتهاد

بَذْلُ الفَقِيهِ الوُسْعَ كَيْ يُحَصِّلاَ
ظَنّاً بِحُكْمٍ الاجْتِهَادُ فَاعْقِلاَ
وَشَرْطُهُ التَّكْلِيفُ لاَ الحُرِّيَّهْ
وَأَنْ يَكُونَ فِقْهُهُ سَجِيَّهْ
وَعَالِماً بِالحَدِّ وَالبُرْهَانِ
وَالنَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ وَالبَيَانِ
وَبِمَحَلِّ الخُلْفِ[1] وَالإجْمَاعِ
وَبِرِجَالِ النَّقْلِ وَالإسْمَاعِ
وَيُكْتَفَى فِيهِ بِنَقْلِ القُدَمَا
مِنَ أَهْلِ ذَاكَ[2] الشَّأْنِ عِنْدَ العُلَمَا
وَآيِ الأَحْكَامِ وَالأَخْبَارِ فَقَطْ
وَالحِفْظُ لَيْسَ عِنْدَهُمْ بِمُشْتَرَطْ
وَالعِلْمُ بِالنَّاسِخِ وَالمَنْسُوخِ
مُشْتَرَطٌ عِنْدَ ذَوِي الرُّسُوخِ

---

(١) في النّسخة ب: (ومجمل الخلاف) مكان: (وبمحلّ الخلف).

(٢) كلمة: (ذاك) سقطت من النّسخة ب.

كَـذَا بِـأَسْـبَـابِ الـنُّـزُولِ الـسَّـامِـي
وَالـخُـلْـفُ فـي شَـرْطِـيَّـةِ الـكَـلاَمِ

وَعَـــدَّهُ قَـــوْمٌ مِـــنَ[1] الأَعْـــلاَمِ
لَـــكِـــنْ أَبَـــاهُ حُـــجَّـــةُ الإِسْـــلاَمِ

* * *

فصل

في وقت الاجتهاد والتّصويب

وَالـخُـلْـفُ فـي جَـوَازِ الاجْـتِـهَـادِ
فـي عَـصْـرِ خَـيْـرِ مُـرْسَـلٍ وَهَـادِي[2]

وَفــي وُقُــوعِــهِ وَبَــعْــدَ عَــصْــرِهِ
لاَ خُـلْـفَ فــي جَـوَازِ ذَاكَ فَــادْرِهِ

وَالخُلْفُ في تَصْوِيبِ كُلِّ مُجْتَهِدْ
أَوْ وَاحِـدٍ فـي غَـيْـرِ قَـطْـعِـيٍّ وُجِـدْ

وَنُـــسِـــبَ الـــقَـــوْلاَنِ لِـــلأَئِـــمَّـــةِ
وَرُجِّـحَ الـثَّـانِـي بِـأَقْـوَى حُـجَّـةِ

---

(١) في النسخة ب: (م) مكان: (من).

(٢) في النسخة ب: (هاد) بالنقص مكان: (هادي).

أَمَّا الأُصُولُ فَالمُصِيبُ وَاحِدُ
فِيمَا لَدَيْهِمْ دُونَ خُلْفٍ يُوجَدُ

وَإِنْ تَزَوَّجَ امْرُؤٌ مُجْتَهِدُ
دُونَ وَلِيٍّ زَوْجَةٍ يَعْتَقِدُ

جَوَازَ ذَاكَ ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةِ
تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ بِحُرْمَةِ

فَإِنَّهَا تَحْرُمُ فِي المُسْتَقْبَلِ
عَلَيْهِ فِي الأَصَحِّ[1] وَالمُعَوَّلِ

وَكُلُّ مَا اتَّصَلَ حُكْمُ الحَاكِمِ[2]
بِهِ فَلاَ يُنْقَضُ عِنْدَ[3] عَالِمِ

مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِمَّا يُنْقَضُ
فِي نَفْسِهِ فَنَقْضُهُ مُفْتَرَضُ

* * *

---

(١) في النسخة ب: (للأصلح) مكان: (الأصح).

(٢) في النسخة ب: (حاكم) مكان: (الحاكم).

(٣) في النسخة ب: (علم) مكان: (عند).

فصل

في الاستفتاء والمفتي والمستفتي[1]

وَإنْ تَـعُـدْ نَـازِلَـةٌ لِـمُـجْـتَـهِـدْ
كَانَ قَدِ اسْتُفْتِيَ فِيهَا فَلْيُعِدْ

فِيـهَـا اجْـتِـهَـادَهُ إذَا مَـا نَـسِـيَـهْ
وَإنْ يَـكُـنْ ذَكَـرَهُ فَـلْـيُـفْـتِـيَـهْ

فَـــإنْ أَعَـــادَهُ وَأَدَّاهُ إلَـــى
خِـلاَفِ مَـا أَفْـتَـى بِـهِ فَـلْـيَـعْـدِلاَ

إلَـيْـهِ ثُـمَّ شَـرْطُ مُـسْـتَـفْـتِـيـهِ أَنْ
يَـكُـونَ مِـنْ مُـقَـلِّـدِيـهِ فَـاعْـلَـمَـنْ

وَلَـيْـسَ لِـلْـعَـالِـمِ أَنْ يُـقَـلِّـدَا
مُـجْـتَـهِـداً آخَـرَ مَـهْـمَـا اجْـتَـهَـدَا

[وَالخُلْفُ في التَّقْلِيدِ في الأُصُولِ
مُـشْـتَـهِـرٌ عِـنْـدَ ذَوِي الـعُـقُـولِ

(١) في الأصل: (فصل في الاستفتاء والمفتي) وفي النسخة ب: (فصل في الاستفتاء والمستفتي)؛ وبما أنّ النّاظم قد تحدّث عن الأمور الثّلاثة فقد جمعت في ترجمة الفصل.

وَهْـوَ قَـبُـولُ الـقَـوْلِ دُونَ حُـجَّـةِ
تُـذْكَـرُ لِـلْـمُـقَـلِّـدِ الـمُـسْـتَـثْـبِـتِ

وَالخُلْفُ في قَبُولِ قَوْلِ المُصْطَفَى
صَـلَّـى عَـلَـيْـهِ رَبُّـنَـا وَشَـرَّفَـا

هَـلْ هُـوَ تَـقْـلِـيـدٌ وَذَاكَ يَـنْـبَـنِـي
عَلَى اجْتِهَادِهِ فَخُذْ بِالأَحْسَنِ][1]

* * *

فصل

في أدلّة مشروعيّة الأحكام

أَدِلَّـةُ الأَحْـكَـامِ بِـاسْـتِـقْـرَاءِ
عَـدَدُهَـا عِـشْـرُونَ بِـاسْـتِـيـفَـاءِ[2]

فَـاسْـتَـغْـنِ بـالـكِـتَـابِ ثُـمَّ الـسُّـنَّـةِ
يَـتْـلُـوهُـمَـا إجْـمَـاعُ كُـلِّ الأُمَّـةِ

كَـذَاكَ إجْـمَـاعُ الـكِـرَامِ الـعَـشَـرَهْ
وَنَـحْـوُ ذَاكَ الـخُـلَـفَـاءُ الـبَـرَرَهْ

---

(١) هذه الأبيات ساقطة من نسخة الأصل.

(٢) في النّسخة ب: (باستفتاء) مكان: (باستيفاء) ولعلّه تحريف من النّاسخ.

وَهَكَذَا الشَّيْخَانِ فِي المَقُولَةِ
وَأَهْلُ طَيْبَةِ وَأَهْلُ الكُوفَةِ

وَبِالصَّحَابِيِّ وَبِالقِيَاسِ
كَذَا بِالاِسْتِدْلاَلِ عِنْدَ النَّاسِ

وَالعُرْفِ وَالمَصْلَحَةِ المُرْسَلَةِ
كَذَاكَ بِالبَرَاءَةِ الأَصْلِيَّةِ

وَالأَخْذِ بِالأَقَلِّ ثُمَّ العِصْمَةِ
كَذَا بِالاِسْتِقْرَاءِ فِي المَسْأَلَةِ

ثُمَّ بِالاِسْتِصْحَابِ وَالذَّرَائِعْ
كَذَا بِالاِسْتِحْسَانِ وَهْوَ ذَائِعْ[1]

* * *



فصل

في تصرّفات المكلّفين في الأعيان

وَمَنْشَأُ الفُرُوقِ وَالمَدَارِكْ
مِنَ التَّصَرُّفَاتِ فَادْرِ ذَلِكْ

---

(١) البيتان الأخيران سقطا من النّسخة ب.

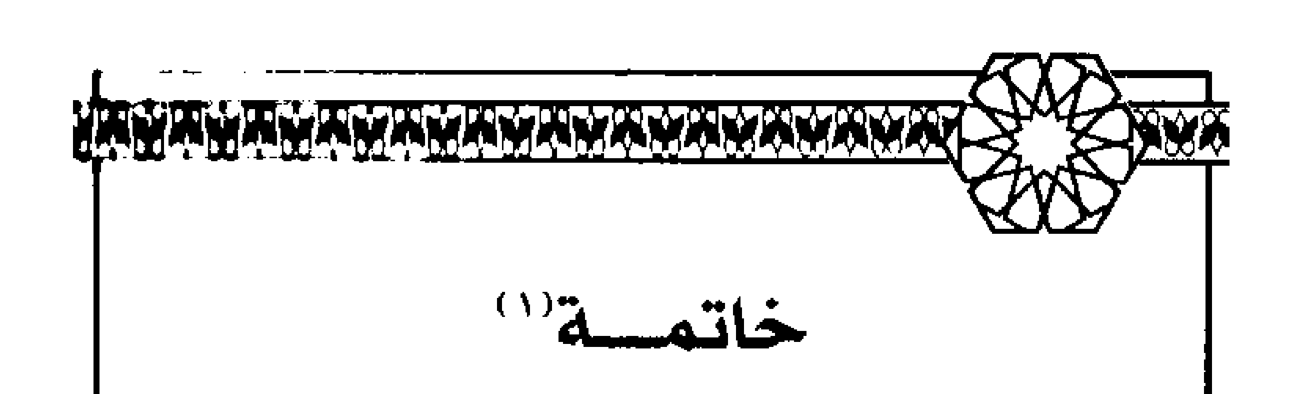
بِـنَـقْـلٍ[1] اسْـقَـاطٍ وَإقْـبَـاضٍ يُـرَامْ
أَوْ قَـبْـضٍ اَوْ خَـلْـطٍ اَوِ اِذْنٍ وَالْـتِـزَامْ

وَزَجْـرٍ اَوْ تَـأْلِـيـفٍ اَوْ إتْـلاَفٍ اَوْ
إنْـشَاءِ مِلْكٍ وَاخْـتِـصَاصٍ قَدْ حَكَوْا

وَكُـلُّ هَـذِهِ لَـهَـا أَقْـسَـامُ
وَكُـلُّ قِـسْـمٍ فَـلَـهُ أَحْـكَـامُ

* * *

(١) في الأصل: (ينقل) مكان: (بنقل).



خاتمــة[1]

وَهَـاهُـنَـا انْـتَـهَـى بِـنَـا الـكَـلامُ
نَـظْـمـاً وَقَـدْ آنَ لَـنَـا الـخِـتَـامُ
خَـاتِـمَـةَ الـشَّـهْـرِ الَّـذِي قَـدْ انْـزِلاَ
فِـيهِ القُرَانُ عَامَ [قَوْلِي][2]: جَلَلاَ
فَـالـحَـمْـدُ لِـلَّـهِ عَـلَـى مَـا أَسْـدَى
مِنْ نِعْمَةٍ عَمَّتْ وَخَصَّتْ حَمْدَا
ثُـمَّ صَـلاَتُـهُ عَـلَـى مَـنْ أَكْـمَـلاَ
بِـهِ عَـلَـيْـنَـا فَـضْـلَـهُ وَأَجْـزَلاَ
وَآلِـهِ وَصَـحْـبِـهِ وَمَـنْ تَـلاَ
مِنْهَاجَهُمْ فِي حُبِّهِ وَمَا تَلا[3]

(١) هذه الترجمة ساقطة من النسخة ب.
(٢) زيادة لإقامة الوزن؛ وفي الأصل بياض في هذا الموضع؛ أمّا في النسخة ب فتجاوزها المحقّق.
(٣) في النسخة ب: (وما تلا) مكان: (وما سلا).

مَا هَبَّ مِنْ رِيحِ الرُّبَى رِيحُ الصَّبَا

وَحَنَّ لِلأَحْبَابِ قَلْبٌ وَصَبَا[1]

انتهى

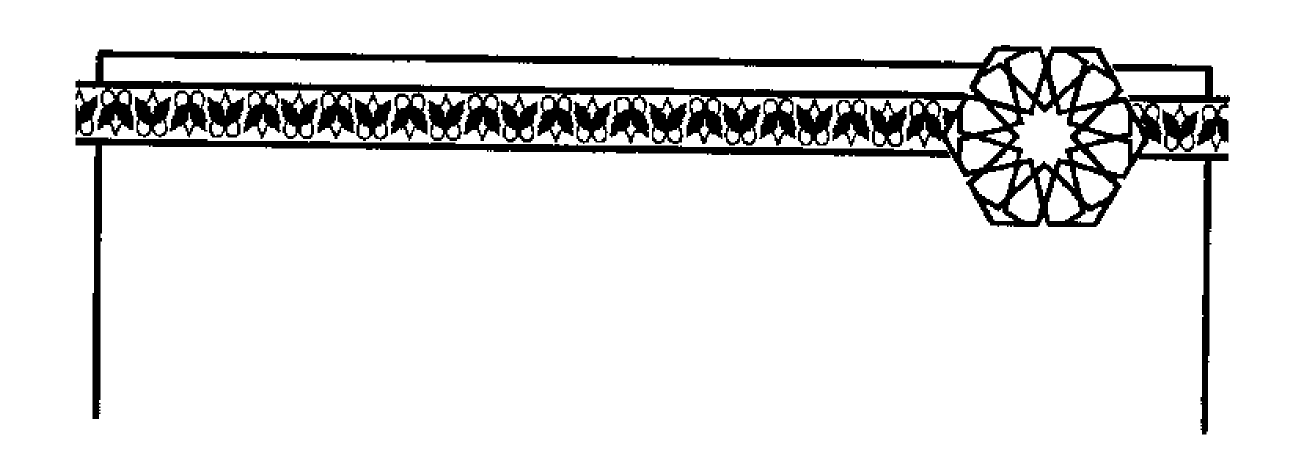
(١) في النّسخة ب: (قد صبا) مكان: (وصبا).

لَحَــقٌ

نظم قواعد مالك

لأبي العبّاس
أحمد بن محمّد بن أبي كفّ المحجوبيّ





الحمد لله، والصّلاة والسّلام على رسول الله؛

وبعد:

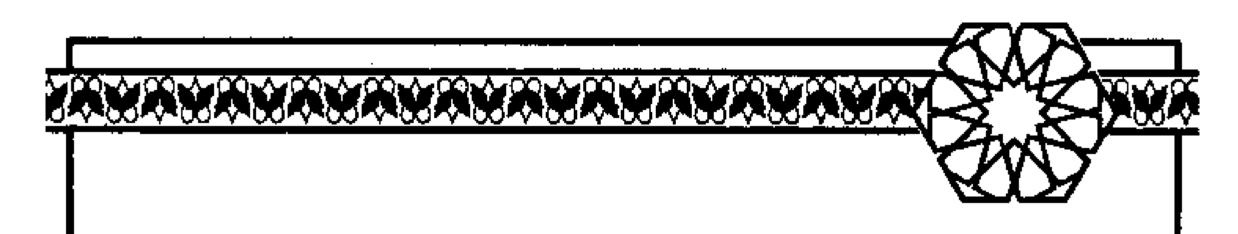
فقد أحببتُ أن أذيّل هذا النّظم الأصوليّ النّافع بنظم وجيز في بيان القواعد التي بني عليها مذهب إمام دار الهجرة مالك بن أنس - رحمه الله - للإمام أبي العبّاس بن أبي كفّ - عليه رحمة الله -.

عثرت على هذه المنظومة قبل نحو من عشرة أعوام بمكتبة المخطوطات بالمسجد النّبويّ الشّريف برقم: (٨٠/٦٨ /فلم: ١٢)؛ ويليها شرحٌ وجيز للولاتيّ، غير أنّي آثرتُ في هذا اللّحق تجريدها عن الشّرح حتى يتيسّر حفظها على طلبة العلم؛ ولعلّ منهم من يأخذ شرحها عن شيخ من أهل العلم المنتصبين للنّفع والإقراء.

عدد أبيات هذه المنظومة ثلاثون بيتاً فقط؛ وذلك ممّا يُنهض الهمّة إلى حفظها ودراستها.

ورغم أنّ كثيراً من أهل العلم تناولوا بيان قواعد المذهب المالكيّ؛ إلاّ أنّ أكثرهم لم يجمعها كلّها؛ وقد يضيف إليها بعضهم ما لا يرقى إلى مرتبة القواعد الكلّيّة؛ أمّا هذا النّظم فيمكن أن يقال في حقّه: إنّه جمع قواعد المذهب كلّها ـ وإن كان قد تفرّد بعدّ أوجه دلالة نصوص الوحيين على أنّها قواعد مستقلّة ـ؛ ولم يزد عليها ما ليس منها كما فعل أولئك الأعلام الفضلاء.

أسأل الله أن ينفع به، وأن يجعله خالصاً لوجهه؛ إنّه وليّ ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.



بسم الله الرحمن الرحيم

الـحَـمْـدُ لـلَّـهِ الَّـذِي قَـدْ فَـهَّـمَـا
دَلاَئِـلَ الـشَّـرْعِ الـعَـزِيـزِ الـعُـلَـمَـا

ثُـمَّ الـصَّـلاَةُ وَالـسَّـلاَمُ أَبَـدَا
عَـلَـى الـنَّـبِـيِّ الـهَـاشِـمِـيِّ أَحْـمَـدَا

وَآلِـهِ الـغُـرِّ وَصَـحْـبِـهِ الـكِـرَامْ
وَالـتَّـابِـعِـيـنَ لَـهُـمْ عَـلَـى الـدَّوَامْ

وَبَعْدُ فَالقَصْدُ[1] بِذَا النَّظْمِ الوَجِيزْ
ذِكْرُ مَبَانِي الفِقْهِ في الشَّرْعِ العَزِيزْ

فَـقُـلْـتُ وَالـلَّـهَ الـمُـعِـيـنَ أَسْـتَـعِـيـنْ
وَأَسْـتَـمِـدُّ مِـنْـهُ فَـتْـحَـهُ الـمُـبِـيـنْ

أَدِلَّـةُ الـمَـذْهَـبِ مَـذْهَـبِ الأَغَـرّ
مَـالِـكِ الإمَـامِ سِـتَّـةَ عَـشَـرْ

---

(١) في المخطوط: (فالفضل)؛ ولعلّه تحريف من الناسخ.

نَصُّ الكِتَابِ ثُمَّ نَصُّ السُّنَّةِ
سُنَّةِ مَنْ لَهُ أَتَمُّ المِنَّةِ
وَظَاهِرُ الكِتَابِ وَالظَّاهِرُ مِنْ
سُنَّةِ مَنْ بِالفَضْلِ كُلِّهِ قَمِنْ
ثُمَّ الدَّلِيلُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ
ثُمَّ دَلِيلُ سُنَّةِ الأَوَّاهِ
وَمِنْ أُصُولِهِ التي بِهَا يَقُولْ
تَنْبِيهُ قُرْآنٍ وَسُنَّةِ الرَّسُولْ
وَحُجَّةٌ لَدَيْهِ مَفْهُومُ الكِتَابْ
مِنْ سُنَّةِ الهَادِي إِلَى نَهْجِ الصَّوَابْ
ثُمَّتَ تَنْبِيهُ كِتَابِ اللَّهِ ثُمّْ
تَنْبِيهُ سُنَّةِ الَّذِي جَاهاً عَظُمْ
ثُمَّةَ إِجْمَاعٌ وَقَيْسٌ وَعَمَلْ
مَدِينَةِ الرَّسُولِ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ
وَقَوْلُ صَحْبِهِ وَالاِسْتِحْسَانُ
وَهْوَ اقْتِفَاءُ مَا لَهُ رُجْحَانُ
وَقِيلَ: بَلْ هُوَ دَلِيلٌ يَنْقَدِفْ
فِي نَفْسِ مَنْ بِالاِجْتِهَادِ مُتَّصِفْ
وَلَكِنِ التَّعْبِيرُ فِيهِ يَقْصُرُ
عَنْهُ فَلاَ يَعْلَمُ كَيْفَ يُخْبِرُ

وَسَــدُّ أَبْــوَابِ ذَرَائِــعِ الــفَــسَــاذْ
فَـمَـالِـكٌ عَـلَـى ذِهِ ذُو إعْـتِـمَـاذْ[1]

وَحُـجَّـةٌ لَـدَيْـهِ الاِسْـتِـصْـحَـابُ
وَرَأْيُــهُ فِــي ذَاكَ لاَ يُــعَــابُ

وَخَـبَـرُ الـوَاحِـدِ حُـجَّـةٌ لَـدَيْـهْ
بَـعْـضُ فُـرُوعِ الـفِـقْـهِ تَـنْـبَـنِـي عَـلَـيْـهْ

وَبِـالـمَـصَـالِـحِ عَـنَـيْـتُ الـمُـرْسَـلَـهْ
لَـهُ اخْـتِـجَـاجٌ حَـفِـظَـتْـهُ الـنَّـقَـلَـهْ

وَرَعْـيُ خُـلْـفٍ كَـانَ طَـوْراً يَـعْـمَـلُ
بِــهِ وَعَــنْــهُ كَــانَ طَــوْراً يَـعْـدِلُ

وَهَـلْ عَـلَـى مُـجْـتَـهِـدٍ رَعْـيُ الـخِـلاَفْ
يَـجِـبُ أَمْ لاَ قَـدْ جَـرَى فِـيـهِ اخْـتِـلاَفْ

وَهَــذِهِ خَــمْــسُ قَــوَاعِــدَ ذُكِــرْ
أَنَّ فُـرُوعَ الـفِـقْـهِ فِـيـهَـا تَـنْـحَـصِـرْ

وَهْـيَ الـيَـقِـيـنُ حُـكْـمُـهُ لاَ يُـرْفَـعُ
بِـالـشَّـكِّ بَـلْ حُـكْـمُ الـيَـقِـيـنِ يُـتْـبَـعُ

---

(١) الهمزة في (اعتماد) همزة وصل؛ لكن مراعاة للوزن رسمت على أنها للقطع.

وَضَـــرَرٌ يُـــزَالُ وَالـــتَّـــيْـــسِـــيــرُ مَــعْ
مَــشَــقَّـــةٍ يَــدُورُ حَــيْــثُــمَــا تَــقَــعْ

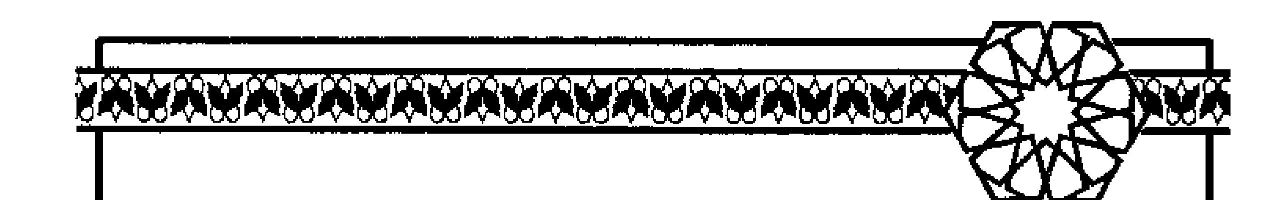
وَكُــلُّ مَــا الـــعَــادَةُ فِــيــهِ تَــدْخُــلُ
مِــنَ الأُمُــورِ فَــهْــيَ فِــيــهِ تَــعْــمَــلُ

عِــهْ لِــلْــمَــقَــاصِــدِ الأُمُــورُ تَــتْــبَــعُ
وَقِــيــلَ: ذِي إِلَــى الــيَــقِــيــنِ تَــرْجِــعُ

وَقِــيــلَ: لِــلْــعُــرْفِ وَذِي الــقَــوَاعِــدُ
خَــمْــسَــتُــهَــا لاَ خُــلْــفَ فِــيــهَــا وَارِدُ

قَــدْ تَــمَّ مَــا رُمْــتُ وَلِــلَّــهِ الــحَــمِــيــدْ
مِــنِّــيَ حَــمْــدٌ دَائِــمٌ لَــيْــسَ يَــبِــيــدْ

وَأَطْــيَــبُ الــصَّــلاَةِ مَــعْ أَسْــنَــى الــسَّــلاَمْ
عَــلَــى مُــحَــمَّــدٍ وَآلِــهِ الــكِــرَامْ



الفهرس

الموضوع	الصفحة



دُرَرُ الأُصُولْ
فِي أُصُولِ فِقْهِ المالِكيَّة

